المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة

برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)

Our voice
صوتنا

نشرة عربية
فصليّة متخصّصة
بأبحاث وسياسات
الإعاقة

العدد ٢. آب/أغسطس ٢٠٢٤

محتويات العدد

٢ | الافتتاحية: متى يتم بالفعل تطبيق احكام المادة ١١ من الاتفاقية الدولية؟

٤ | سياسة الإعاقة: دور حركة الإعاقة بعد القمة الدولية الثالثة للإعاقة..... جريس الخوري

٦ | أخبار محلية عربية ودولية

٢٣ | مقابلات:
- المدير التنفيذي بالانابة في التحالف الدولي للاعاقة السيد خوسيه فيرا
- رئيسة الاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية السيدة ماري كيو
- مديرة المنتدى الأوروبي للإعاقة السيدة كاثرين نوغتن

٢٨ | ملف العدد:
وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الخطر من كوارث طبيعية واضطرابات أمنية ونزاعات مسلحة

٣١ | غزة مسرح يشهد التفظيع مباشرة بالأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من المدنيين

٤٣ | أوكرانيا: تأثير الحرب على الأطفال ذوي الإعاقة

٤٨ | السودان: الضحايا ذوو الإعاقة غير منظورين في النزاع الدامي

٥٣ | حقيقة إغاثة الأشخاص ذوي الإعاقة بعد زلزال سوريا وتركيا المدمر

٦١ | دعم التعافي من زلزال المغرب

٦٣ | منسيون في النزاعات المسلحة: الأشخاص ذوو الإعاقة في السياقات والأطر الهشة والمتضررة بالنزاعات

٦٧ | خمسة تدابير لتفعيل إدارة خفض المخاطر الدامجة للإعاقة

الافتتاحية

متى يتم بالفعل تطبيق احكام المادة ١١ من الاتفاقية الدولية؟

أمام اتساع نطاق بؤر التوتر العديدة حول العالم، ونتيجة نشوب الحروب الطاحنة -- كما يشهد قطاع غزة المعرض للعدوان الإسرائيلي الوحشي الفتاك منذ ١١ شهرا، ودولة أوكرانيا التي تستمر عرضة لزيادة توسع العمليات الحربية المدمرة منذ ٣٠ شهرا -- واحتدام النزاعات المسلحة كما يحدث في السودان ، يزداد خطر تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للإصابات ولاحتمال التهجير والتشرد والنزوح وحتى اللجوء. صحيح أن الأشخاص ذوي الاعاقة ليسوا الوحيدين المعرضين لهذه المخاطر، لكنهم أشد تأثرا وتضررا بها لأنهم الأضعف والأقل قدرة على التحرك من تلقائهم سعيا للابتعاد عن مصادر الخطر والأذى، أو النجاة من احتمال تداعي المباني وسقوط أجزاء منها عليهم في مواقع التضرر بالهزات الأرضية أو الأعاصير وغير ذلك من الكوارث الطبيعية. والمؤسف أن هذه الكوارث كطوفان ليبيا المدمر والزلزالين المخربين اللذين ضربا تركيا وسوريا في مطلع العام الماضي، والهزة التي ألحقت الضرر بسكان سلسلة جبال الأطلس المغربية في مطلع خريف العام نفسه، تتكاثر أو يزداد عدد ضحاياها ومعدل أضرارها وحجمه، كما حدث في الفيضانات الجارفة غير المتوقعة مع نهاية آب/أغسطس ٢٠٢٤ في كل من السعودية واليمن والسودان.

تسلط النشرة الضوء بقوة على هذا الموضوع الذي تخصص له ملف العدد، الذي يتناول وضع الأشخاص ذوي الإعاقة المزرية والمقلقة في قطاع غزة في ظل استفحال العدوان واشتداد آثاره الضارة، ويبحث وضع الأطفال ذوي الإعاقة غير المطمئن في مراكز الإيواء وحتى المدارس الداخلية في أوكرانيا. ولا يهمل شرح المخاطر والأضرار التي يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة، ولا سيما النساء والفتيات ذوات الإعاقة، في السودان من جراء اعتداء طرفي النزاع المسلح. في الوقت نفسه، يعالج أحوال الأشخاص ذوي الإعاقة بتأثير ما تعرضت له تركيا وسوريا والمغرب في سلسلة زلازل وهزات أرضية بين شتاء العام الماضي وخريفه. والملف يطرح التدابير الواجب اتخاذها للمساعدة في الإغاثة وضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط لتفعيل دورهم ودور جمعياتهم والجمعيات المسعفة في عمليات الإغاثة والإنقاذ للتخفيف من أثر حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة، وذلك تطبيقا لأحكام المادة ١١ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن التدابير التنبيه إلى نسيان هذه الفئة في عمليات الإنقاذ والتخطيط

له، الأمر الذي يجب التغلب عليه، حسب ما يرى مقال عن الأشخاص ذوي الإعاقة المنسيين المضطرين للتذكير بأنفسهم.

يصدر العدد بعيد انعقاد مؤتمر الدول الأطراف في دورته السابعة عشر، التي انعقدت طوال ثلاثة أيام في الأسبوع الثاني من حزيران/يونيو ٢٠٢٤ المنقضي. وقد اهتمت النشرة بتغطيته من حيث المواضيع الثلاثة التي ناقشها وأصدر توصيات بشأنها. وتكتسب مواضيع النقاش التي عالجها المؤتمر أهمية خاصة تزداد وتتعاظم مع مرور الأيام واشتداد الحاجة إليها، كما هي الحال مع بحث التعاون الدولي لتعزيز نقل الابتكارات التكنولوجية في سبيل مستقبل دامج، ووضع الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق والكسب المستدام للمعيشة. ولا يجوز أن يفوتنا في هذا المجال التذكير بفوز أمين سر المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، الأستاذ عبد المجيد مكني بعضوية لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة نتيجة الانتخابات التي جرت في قاعة الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك في أول أيام المؤتمر. ولا يسعنا إلا التقدم له ولأنفسنا بالتهنئة لشغله المنصب بجدارة واستحقاق ولنيله ١٣٧ صوتا في الانتخابات.

من القضايا بالغة الأهمية والحساسية، التي تكاد تكون مهملة أو عرضة للتجاهل، الاعتناء بالصحة الجنسية والإنجابية للأشخاص ذوي الإعاقة رغم اهتمام بعض قوانين الإعاقة المحلية بها صراحة. فهذا موضوع قلما تتطرق إليه الأبحاث والمناقشات، أو هو يلقى مجرد تلميحات وإشارات غير وافية في بعض التحقيقات والمقالات الصحفية، حتى في المنشورات المتخصصة بشؤون الإعاقة. والدراسات المعنية به قلما تُنشر. إلا أن العدد يتناول المسألة للمرة الأولى بقدر واف ، خصوصا وأن العاصمة القطرية، الدوحة، قد شهدت انعقاد الدورة التدريبية حول حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة لبحث الموضوع من جوانبه المختلفة على مدى اربعة أيام، من ١٢ إلى ١٥ آب/أغسطس ٢٠٢٤. وقد صار إلى تنظيمه بمبادرة وتنسيق من قبل وزارة التنمية الاجتماعية والاسرة في دولة قطر والمكتب الإقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا للمفوضية السامية لحقوق الانسان.واللافت تناول المؤتمرين الصحة الجنسية للنساء والرجال من ذوي الإعاقة، والصحة الإنجابية للنساء والفتيات ذوات الاعاقة. بذلك يسلط العدد الضوء على أهم القضايا ويشدد على بعض الحقوق الواجب إعمالها على أمل تناول المزيد من زوايا قضية الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة في الأعداد المقبلة.

«التحرير»

سياسة الإعاقة

جريس خوري

دور حركة الإعاقة بعد القمة الدولية الثالثة للإعاقة

تنشغل حركة الإعاقة حول العالم منذ بداية العام ٢٠٢٤ الحالي بالتحضير لانعقاد أعمال القمة الدولية الثالثة للإعاقة في ١ و٢ نيسان/أبريل ٢٠٢٥، في ألمانيا وبالشراكة مع مملكة الأردن. وكانت القمة الدولية الأولى للإعاقة انعقدت في العام ٢٠١٨ في لندن، والتأمت القمة الثانية في العام ٢٠٢٢. والقمة مؤتمر عالمي يجمع ناشطي حركة الإعاقة مع مسؤولي الحكومات والدول وممثليها رفيعي المستوى، وقادة المجتمع المدني حول العالم. وكل قمة تعتمد مجموعة مواضيع وقضايا تعالجها وتقرر كيفية التصدي لها في الفترة اللاحقة لأعمال القمة، ولا سيما أن القمم تتميز أساسا بما تقطعه الدول والحكومات على نفسها من التزامات وتعهدات بشأن الاهتمام بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبإعمالها في مجالات محددة، من المفترض أن تكون على صلة وثيقة مباشرة بمواضيع القمة، أو على قدر من العلاقة الفعلية ولو غير المباشرة معها. واللافت وجوب تعاون وتشارك دولتين إحداهما نامية والأخرى متقدمة غنية في التحضير للقمة بالتعاون مع التحالف الدولي للإعاقة المعني بالمتابعة والتنسيق.

وحيث أنه قد صار إلى إقرار المواضيع التي تتناولها القمة الدولية الثالثة للإعاقة، التي تنعقد للمرة الأولى بمبادرة من دولة عربية، هي المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، ودولة صناعية غنية هي ألمانيا، فإن من الضروري لحركة الإعاقة أن تركز جهودها، وبأكبر قدر ممكن من الجدية والحرص، على تفعيل نشاط المناصرة والعمل المطلبي للتحقق من الوفاء بالالتزامات والتعهدات التي يحتمل أن تقطعها الدول على نفسها في لقاء القمة المنتظر بكثير من الاهتمام والترقب. ولالتزامات الدول وتعهداتها في هذه القمة واللاحقة أهمية قصوى وتأثيرا متناهيا يطال الجوانب التنفيذية لمقررات القمة ولما يتم التعهد به في جلساتها. فما الذي ينتظر من هذه القمة؟

يلاحظ المراقبون وناشطو حركة الإعاقة في هذا السياق، وبكثير من الحياد الممزوج بالأسف، أن بعض الدول قد وفت فعلا ببعض الالتزامات والتعهدات التي كانت قد قطعتها على نفسها في القمة الأولى أو الثانية. وليس مستغربا أن تكون بعض الدول الأخرى لم تفكر قط في متابعة ما وعدت به من التزامات، مما يعني عدم تحقيق شيء على صعيد التعهد بمعالجة

المواضيع الحقوقية المتصلة بقضية الإعاقة والحماية الاجتماعية لأفراد هذه الشريحة في البلدان المختلفة، ولا سيما تلك التي تكثر الشكوى من غياب الرعاية أو العدالة الاجتماعية عن نظامها الاجتماعي الاقتصادي وحتى تركيبتها الحكومية السياسية. صحيح أن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تحدد حقوقا لهؤلاء الأشخاص في مختلف مجالات الحياة اليومية للأفراد وللمجتمعات، وأنها تعتمد مفاهيم أساسية لتيسير إعمال هذه الحقوق، كما هي الحال مع مفاهيم إمكانية الوصول وإذكاء الوعي والمساواة وعدم التمييز والتزامات الدولة، وتحديد المبادئ العامة التي تقوم عليها الاتفاقية. إلا أن مستويات تطبيق هذه الأداة من أدوات حقوق الإنسان الدولية تتفاوت بين البلدان من جهة، وبين حق وآخر في كل قطر على حدة.

من جهة أخرى، لا يغيب عن البال عدم مصادقة الكثير من حكومات العالم على البروتوكول الاختياري المرفق بالاتفاقية، الأمر الذي قد يقود إلى الاستنتاج بوجود قرار ضمني لدى الدولة بالسعي ضمنا إلى التملص من التقيد بأحكام الاتفاقية. وفي هذه الحال، لا يعود لزاما على الحكومة رفع تقارير دورية إلى لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي لا تستطيع بالتالي إبداء أي ملاحظات بشأن نقاط الضعف والعيب في احترام الدول لحقوق الإعاقة ولإعمالها بطريقة صحيحة وفعالة وشاملة. كذلك لا يمكن لحركة الإعاقة والمجتمع المدني في هذا القطر أو ذاك رفع تقارير موازية للكشف عن نقاط الضعف أو المخالفات لأحكام الاتفاقية. من هنا تكتسب التزامات الدول وتعهداتها مقدارا لا يستهان به من الخطورة والأهمية على صعيد معالجة أي نقص في إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تنص عليها الاتفاقية الأممية. كما تبيت الاتفاقية إلزامية في حال مصادقة الدولة على البروتوكول الاختياري.

لعل أكثر ما يلح على حركة الإعاقة حول العالم اليوم هو التحقق من جدية الالتزام بالتعهدات التي تقطعها الحكومات والدول، وتفعيل جهودها للمناصرة والعمل المطلبي المشدد على الوفاء بالالتزامات. فإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد يتطلب أحيانا تعهدات سياسية وقانونية وتنظيمية وإدارية تلتزم الدول بالوفاء بها ولو تدريجيا. فلا يغيب عن البال أن العمل المطلبي يساعد في التطبيق المرحلي المتدرج لإعمال الحقوق المختلفة.

أخبار محلية عربية ودولية

منتدى منظمات المجتمع المدني على هامش المؤتمر السابع عشر للدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة

بتاريخ العاشر من حزيران/يونيو ٢٠٢٤، استضافت آلية تنسيق المجتمع المدني، التي يتولى تيسيرها التحالف الدولي للإعاقة، منتدى منظمات المجتمع المدني في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. صار إلى تنظيم الاجتماع في ثلاث جلسات تناولت المواضيع الثلاثة للدورة السابعة عشر لمؤتمر الدول الأطراف. وقد شارك ما مجموعه ٧٠ من جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة والجمعيات غير الحكومية، التي تناوبت على عرض مبادراتها ومشاريعها واهتماماتها، وتشاركت خبراتها على صعيد تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كذلك شاركت جمعيات المجتمع المدني أمثلتها عما يحرز النجاح أو يمنى بالفشل من أعمال على صعيد تطبيق اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والثغرات والفجوات التي لا تزال قائمة على هذا المستوى. وقد توصل المجتمعون في نهاية اليوم إلى عدد من التوصيات والمقترحات والتدابير.

بخصوص الموضوع الفرعي الأول: التعاون الدولي لتشجيع الابتكارات التكنولوجية وعمليات نقلها في سبيل مستقبل دامج، يطلق المجتمع المدني هذه الرسائل الأساسية الهامة:

نؤكد على الحاجة إلى التعاون الدولي باعتباره أمرا حيويا حاسما في حشد قوة الدفع لتسريع التحسينات الخاصة بإمكانية الوصول. كما يمكن لنا، بفضل تعهد الشراكات وتشارك المعلومات وتبادلها، أن نتعلم من بعضنا و معا. ويجوز لاعتمادالذكاء الصناعي وإمكانية الوصول الرقمية أن يترقى بصورة هامة بحياة الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما شدد ممثلو المجتمع المدني في أثناء ندوتنا على الفجوات المستمرة في إمكانية الوصول التكنولوجية (سهولة أو يسر استعمال التكنولوجيا)، وخصوصا لمجموعتي المكفوفين والصم. وتمس الحاجة إلى عمليات تصميم دامج مع قابلية تحمل الكلفة لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. والحيوي والحاسم في هذا المسعى العامل البشري وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة المتقدمين في السن.

من ناحيتها، ناقشت المنظمات الإقليمية التقدم البطيء في إمكانية الوصول إلى الابتكارات التكنولوجية، وخصوصا في أفريقيا وآسيا، مع التشديد على أن العوائق والحواجز المجتمعية وليست الحواجز أو حالات القصور الفردية هي العقبات الأساسية الأولية. أما الاستخدام الكفوء للتكنولوجيا، فيتطلب مناصرة عنيدة وتأييدا تشريعيا قانونيا قويا.

فتقدم التكنولوجيا إمكانات هائلة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن يسجل استمرار بروز فجوات في مجال إمكانية الوصول وسهولة المنال والاستعمال وقابلية تحمل الكلفة وتأمين التصميم الشامل الدامج. عليه، سوف تركز جهودنا للمناصرة والمدافعة على تكامل المساندة الثقافية والاجتماعية والشخصية لِكفالة التمثيل الدولي ودفع أو قيادة التطويرات التكنولوجية في سبيل مجتمع جامع دامج.

وسوف تعطي أعمالنا للمناصرة الأولوية للمساندة الشاملة والإدماج الثقافي والتحسن المستمر في إمكانية الوصول ويسر الاستعمال لتعزيز الاستقلالية والمشاركة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة.

الموضوع الفرعي الثاني: الأشخاص ذوو الإعاقة في حالات الخطر وحالات الطوارئ الإنسانية، وجه المجتمع المدني هذه الرسائل الأساسية:

نحن نعلم أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون مخاطر مرتفعة ومتصاعدة ومعوقات وحواجز في خلال الأزمات الإنسانية مثل نقص المعلومات ميسورة المنال والاستعمال، والاستعداد غير المناسب وغير الكافي للأزمات والمحن والاستثناء من جهود الإغاثة.

ونحن كمجموعة نجد أنفسنا في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية نؤدي أدوارا مرتجلة في المؤازرة والمساندة، ونجد جمعيات / منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة تقوم بعمل مقدمي الخدمات. ونطالب بالرصد الشامل للموارد لإدارة هذه الأدوار، ويجدر بنا ضمان تصميم البرامج الإنسانية بصورة جامعة دامجة من نقطة البداية والانطلاق.

كما تشدد جهودنا للمدافعة والمناصرة وتؤكد على الحاجة الماسة إلى الممارسات الدامجة والمشاركة الفعالة والنشيطة من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط والاستجابة، وعلى مقاربة قائمة على حقوق الإنسان، وضمان السلامة والكرامة في حالات الطوارئ.

وندعو إلى استجابات إنسانية ميسورة المنال توفر اتصالا فوريا متاحا مع خدمات الترجمة في أثناء الأزمات. ونطالب باستعداد جامع دامج، وتطبيق التهيئة الشاملة للكوارث، وخطط الاستجابة التي تضع في اعتبارها التنوع الكامل للإعاقات مع كفالة عدم ترك أحد في الخلف.

وندعو إلى توفير معطيات وبيانات متينة وغير مفصلة. فمن الحاسم تحديد الثغرات والفجوات وصياغة التدخلات وتوجيه الموارد بنجاعة وكفاية.

ونلتزم بصفتنا مجموعة الإعاقة بالمناصرة والضغط من أجل أعمال التخطيط والاستجابة والعمليات الدامجة. وندعو العاملين الإنسانيين إلى إدخال إدماج الإعاقة في صلب إجراءاتهم التشغيلية المعيارية.

الموضوع الفرعي الثالث: ترويج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق والعيش المستدام، أطلق المجتمع المدني هذه الرسائل الأساسية:

يستمر الحق في الوصول إلى كسب المعيشة والحصول على فرص العمل حيويا هاما. وقد شارك جميع أصحاب المصلحة والشأن تجارب معاشة في العزل والاستثناء بصرف النظر عن اختلاف تجاربهم وخلفياتهم.

لا بد للحقائق والوقائع السياقية العريضة المستقاة من النقاش أن تتمحور حول الحاجة إلى إلغاء العبودية العصرية. فإيقاع رأسمالية القادرين ليست عملا لائقا ومن الواجب الإقرار بأنها كذلك. والإعاقة ليست متجانسة إذ إن بعض مجموعات الإعاقة تتعرض بصورة خاصة للتمييز. وعلينا أن نتحول بعيدا عن النماذج الخيرية باتجاه مقاربات قابلة للاستدامة تمس الحاجة إليها.

وبدون الأهلية القانونية، لا يمكن وجود الحقوق والإقرار بها، وعليه نطالب بالاعتراف القانوني بهويتنا نحن الأشخاص ذوي الإعاقة وبإبطال القوانين والسياسات التمييزية.

كما يجدر بالدول الأطراف أن تقود بضرب المثال.فليس كافيا اتباع سياسات دامجة في بعض الأماكن. ولكن يجدر بها إحداث هذا التحول في الذهنية والسردية بشأن إدخال الأشخاص ذوي الإعاقة في ملاكات الإدارة والقوى العاملة.

كما يجب على الدول الأطراف ضمان قيام منظومات حماية اجتماعية متينة وفعالة. ونطالب بعمل حقيقي في مقابل أجر حقيقي مع تقدمات ومكاسب وحماية على قدم المساواة مع الآخرين تماشيا مع أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما ندعو إلى الوصول المتكافئ إلى التعلم مدى الحياة وجميع مستويات التعليم.

ويجدر بالدول الأطراف كفالة وجود منظومات مؤازرة ومساندة اجتماعية قوية وفعالة حول الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان القيام بالعمل مع العائلات والأسر والمجموعات المحلية والمدارسوأصحاب العمل للتوعية بحقوقنا.

أخبار محلية عربية ودولية

المؤتمر السابع عشر للدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

انعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

في دورته السابعة عشر، وذلك على مدى أيام ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٢٤. وقد تضمن برنامج عمل المؤتمر ست جلسات عمل غنية بالترتيبات العملية والتنظيمية، وبالبحث والنقاش واستخلاص الدروس والتجارب، مما أدى إلى سلسلة توصيات طرحت القضايا الحساسة الثلاث التي بحثها المجتمعون. وقد تناول تلك القضايا عدد كبير من الباحثين والناشطين والمسؤولين الحكوميين، علما أن الدول قدمت وجهات نظرها وتحدثت عن سياساتها وبرامجها وتجاربها، تماما كما تحدث أصحاب الشأن من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

ترأست المؤتمر دولة تونس الشقيقة ممثلة بمندوبها في منظمة الأمم المتحدة السفير طارق لدب، الذي ألقى أولى الكلمات في جلسة الافتتاح، التي تضمنت أيضا كلمات لنائب الأمين العام للأمم المتحدة السيدة أمينة محمد، ورئيس الجمعية العمومية السفير دنس فرنسيس، ورئيسة لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة السيدة جرترود أوفوريوا فَفام، والمقرر الخاص لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة السيدة هبة هجرس، وممثلة المجتمع المدني من الاتحاد العالمي للصم المكفوفين السيدة سانيا تركازي، وممثلة الشباب الشابة خديجة جلولي من تونس.

وشهدت الجلسة الثانية انتخاب أعضاء لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تنتهي ولايتهم في نهاية العام ٢٠٢٤. وقد اسفرت النتائج عن فوز كل من:السيدة مارا كريستينا جبريلي (البرازيل) السيد مارينو كوربوران لورنزو (جمهورية الدومينيكان)السيدة إماكولادا بلاسِنسيا بوريرو (

الاتحاد الأوروبي)السيد فلويد مورس من (جامايكا)السيد هيروشي تامون (اليابان)السيدة جريل دوندوفدورج (منغوليا)السيد عبد المجيد المكني (المغرب)السيد كريستوفر نوانورو (نيجيريا) السيدة ناتاليا غوالا بيتياتي (الاوروغواي).

وفي اليومين الثاني والثالث خصصت جلسات العمل لبحث ومناقشة ثلاثة مواضيع هامة متعلقة بتطبيق الاتفاقية، وقد جرى تناول المسائل في طاولات بحث مستديرة عالجت التعاون الدولي لتعزيز نقل الابتكارات التكنولوجية في سبيل مستقبل دامج. ترأس الجلسة الصباحية لليوم الثاني (٣ ساعات) نائب رئيس المؤتمر مندوب دولة سريلانكا وممثل الاتحاد الدولي للصم. وقدم المتداخلون فيها أربعة عروض من هيئات حكومية متخصصة بشؤون الإعاقة في كل من دولتي اليونان والسنيغال وباحثة محاضرة في جامعة سان كارلُس من غواتيمالا، وناشطة باحثة من اتحاد الصم الدولي، وفتح رئيسا الجلسة الباب أمام الأسئلة والأجوبة وباب النقاش العام فور انتهاء العروض.

في الجلسة الثانية الممتدة من الثالثة عصرا حتى السادسة مساء اليوم الثاني، تناول البحث وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية. وقد ترأسها كل من مستشار رئيس وزراء دولة جورجيا لشؤون حقوق الإنسان وممثلة جمعية النساء المعاقات من السكان الأصليين في النبال عن المجتمع المدني. أما المتحدثون، فكانوا ممثلة الهيئة المظلة لجمعيات الإعاقة في دولة لاتفيا، وممثل المجلس القومي للإعاقة في كولمبيا، ومندوبة مكتب أمين عام الأمم المتحدة الخاص بالأطفال والنزاعات المسلحة، ورئيس التجمع الدولي لتحول المجتمعات المحلية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة من دولة باكستان. كذلك فتح رئيسا الجلسة الباب أمام الأسئلة والأجوبة والنقاش العام بعد العروض، الأمر الذي كان يؤدي إلى الخروج بتوصيات يقدمها المؤتمر للحكومات والمجتمعات المدنية وهيئات الأمم المتحدة. والملاحظ انتقال جلسات المؤتمر من قاعة الجمعية العمومية في اليوم الأول إلى قاعة المؤتمرات رقم ٤ في اليومين الثاني والثالث، الذي ركز في جلسته الصباحية على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق والكسب المستدام للمعيشة.

عقدت الجلسة الأولى في اليوم الثالث برئاسة نائب رئيس المؤتمر مندوب دولة اليونان وممثل الاتحاد الدولي للصم عن المجتمعي المدني. وقد قدم العروض كل من ممثلة منظمة العمل الدولي لدى الأمم المتحدة، وخبير خدمات إمكانية الوصول الرقمية في سنغافورا، وممثل مجموعة متلازمة داون في أستراليا وممثلة فرع مرصد حقوق الإنسان (هيومان رايتس واتش) في كلومبيا.

أما الجلسة الأخيرة، فاعتمدت على حوار تفاعلي بين الدول الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب الشأن والمصلحة الآخرين، مع تركيز الحوار على تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتفاهم والتنسيق بين الأطراف المعنية. ترأس الجلسة رئيس المؤتمر شخصيا، وقد فتح في بدايتها باب تقديم العروض من مندوب دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وممثل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وممثل البنك الدولي، وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وممثل مكتب مفوض الشؤون الإنسانية،وممثل منظمة العمل الدولي، وممثل شراكة الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وممثل المجتمع المدني من منتدى الباسيفيكي للإعاقة السيد سيتاركي سرومكاناواي. أعقب ذلك اختتام الجلسة الثانية لليوم الثالث، لتتبعه تلاوة مقررات المؤتمر، ثم إدلاء نواب رئيس المؤتمر ممثلي دول سريلانكا،

وجورجيا واليونان وبنما بملاحظاتهم التي سبقت الكلمة الختامية لرئيس المؤتمر. وعند ختام أعمال المؤتمر، صدر البيان التالي:

تبنى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دورته السابعة عشر القرارات التالية:

موقع وتوقيت الدورة الثامنة عشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٢. إن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إذ يستذكر قرار الجمعية العمومية ١٠٦/٦١، وإذ يأخذ في حسبانه القاعدة الأولى ولا سيما الفقرتين ١ و٢ منه، يقرر انعقاد دورته الثامنة عشر في مقر عام الأمم المتحدة في نيويورك أيام ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٥

الموارد والدعم لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

وإذ يلاحظ مؤتمر الدول الأطراف توفير الموارد والدعم، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى المرافق والخدمات

في الدورة السابعة عشر، يعيد التأكيد على أمين عام الأمم المتحدة حتى يواصل توفير المؤازرة الكافية والمناسبة للدورة الثامنة عشر وما يليها من دورات لمؤتمر الدول الأطراف.

ويطلب أيضا إلى الأمين العام حتى يحيل التقرير عن الدورة ١٧إلى جميع المراقبين والدول الأطراف.

وقد كان للمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة مداخلة خلال اليوم الأول للمؤتمر، القتها المديرة العامة للمنظمة الأستاذة جهدة ابو خليل، ومما جاء فيها:

«يهمني أن أستهل كلامي بأن أطالب باسم جمعيات الإعاقة ومؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية، التي تشكل جزءا أساسيا من المجتمع المدني و منظمة الأمم المتحدة ومن خلالها حكومات العالم المختلفة بممارسة كل أنواع الضغط حتى يتم وقف إطلاق النار في غزة.

لقد عانت المنطقة العربية في السنتين الماضيتين الكثير من المآسي والحروب من الزلازل المدمرة في سوريا والمغرب إلى الطوفان في ليبيا الى الواقع المؤلم في السودان نتيجة الحرب الدائرة هناك.

الا أن كل هذه المآسي تبدو قليلة امام هول ما يحدث في غزة من قتل وتدمير وتهجير وتعريض اهل غزة وخصوصاً الأشخاص ذوي الاعاقة منهم إلى واقع الإبادة الجماعية. فلم يكفي السلطات الإسرائيلية فرض الحصار الشديد برا وبحرا وجوا على مساحة ضيقة كثيفة السكان وتفتقر إلى الموارد، بل زادت ظروف الحياة صعوبة وقسوة وخطورة نتيجة القصف الجوي والبري والأعمال الحربية.

ايها السيدات و السادة،

يأتي العدوان الطاحن على غزة ليزيد أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة المزرية أصلا تدهورا وسوءا. فهم منذ أيام الحصار وبداية الأعمال الحربية مهددون بالموت الجماعي، وادعوكم في هذا الخصوص الى قراءة تقرير هيومن رايتس واتش حول واقع الأشخاص ذوي الاعاقة في غزة في ظل الأعمال الحربية.

لا يتسع المجال لتعداد حقوق هؤلاء الأشخاص واحتياجاتهم، ولكن من الضروري التنبه إلى وجوب توقف القتال من أجل ضمان إعمال حقوق الإعاقة من جهة، ومن جهة ثانية إيلاء القدر المرجو من الاهتمام للأشخاص ذوي الإعاقة، سواء كانوا على هذا الوضع قبل العدوان أو أعيقوا بسبب القصف المدفعي والجوي المحموم والعشوائي.

إن ممارسة الضغط لوقف العدوان يؤدي بلا شك الى بث الأمل في نفوس الأشخاص ذوي الإعاقة بأن يعودوا إلى الحياة. أن الاصرار على وقف القتال قد يكون بصورة غير مباشرة، وسيلة إقناع وضغط من أجل ضمان أن تلحظ مرحلة الاعمار بعد انتهاء الأعمال الحربية إدماج الأشخاص ذوي الاعاقة في كافة برامج إعادة التأهيل والإعمار.»

بيان صادر عن الملتقى العربي للنساء ذوات الإعاقة:

كلنا فاطمة

تابع الملتقى العربي للنساء ذوات الإعاقة باهتمام بالغ ما تعرضت له السيدة فاطمة... وعائلتها في الجمهورية اليمنية، وعليه فاننا ندين و نستنكر هذا الاعتداء المشين ونرفض بشدة التعرض لشرفها بطريقة الاغتصاب الوحشي ووصفها بالحيوان كونها ذات إعاقة شديدة.

وحيث ان القانون الإنساني يحمي الحقوق الأساسية للمواطنين دون تمييز كونهم بشر، فاننا ندين بشدة مخالفة القاضي، الذي تجرد من كل الملامح الإنسانية بوصف المعتدى عليها بالحيوان وسلب حقها كإنسانة لها حق بالعيش والتمتع بكافة حقوق الانسان، وبالتالي مخالفته للمواثيق المحلية والدولية حيث ان الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة قد أفردت المادة (٦) لحماية وصون حق الفتيات و النساء ذوات الإعاقة ، فإننا نحمل القاضي كامل المسؤولية لاتخاذه نهجا تعسفيا وتعمد التمييز وعدم المساواة أسوة بالقضايا المشابهة على أساس الإعاقة .

كما ندين ونستنكر الادانة التي تعرض لها شقيقها الذي لم يتجاوز عمره الخمسة عشر عاما، بالحكم عليه بالإعدام، كونه قتل من اغتصب شقيقته (متزوج ولديه أولاد)، فقد سولت له نفسه الاعتداء واغتصاب فتاة لا حول لها ولا قوة، ولم تجد من ينصفها حتى ممن يدعي العدل والانصاف. وبدلا من ان يتم التحقيق في قضية الاغتصاب والقصاص ممن سولت له نفسه الاعتداء على أمثال هذه الفتاة ليكون عبرة لغيره، تم الحكم بالإعدام على من دافع عن شرف شقيقته .

«كلنا فاطمة» وكلنا رافضين أي اعتداءا او تحرش يطال النساء والفتيات من ذوات الإعاقة ونطالب بنصرة فاطمة واخيها ورد اعتبار عائلتها، والقصاص ممن اعتدى عليها ومن نكل بها. فنحن المدافعات عن حقوق النساء ذوات الإعاقة نلتزم بالدفاع عن هذه القضايا الاقليمية ونرفع سقف المطالبة بالقصاص ممن يعتدي على الفتيات والنساء ذوات الإعاقة على كافة المستويات دون استثناء، و نبذ كافة أشكال التمييز والتهميش على أساس الإعاقة.

ختاما لنجعل من قضية فاطمة قضية رأي عام ليصل صوتها لمن ينصفها بعدما ظلمت في دولتها.

ونحن كنساء ذوات إعاقة ومن اغلب الدول العربية وناشطات ومدافعات عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في بلداننا نقف صفا واحدا مع فاطمة وأخيها الشجاع ونصرخ بصوتا واحد: «نحن مختلفون لكننا متساوون في الحقوق والواجبات» .

أخبار محلية عربية ودولية

ورشة عمل حول
«الإنتقال نحو العيش المستقل في المجتمع للأشخاص ذوي الإعاقة»

في إطار «الشبكة العربية الأوروبية لأبحاث الإعاقة»، والتي تم تدشينها من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في بداية عام ٢٠٢٢ كمنصة إقليمية لتبادل المعرفة وبناء القدرات، حيث تجمع الشبكة صناع قرار وأكاديميين وباحثين ومؤسسات من أوروبا والمنطقة العربية لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تعزيز الأبحاث و تنمية القدرات لضمان المزيد من الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة؛ عقدت الإسكوا ورشة عمل حول «الإنتقال نحو العيش المستقل في المجتمع للأشخاص ذوي الإعاقة» يومي ٩ -١٠ تموز/يوليو ٢٠٢٤ في بيت الأمم المتحدة في بيروت.

ركزت ورشة العمل، والتي اشرف عليها عضو لجنة الرصد في اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة الدكتور مهند العز والامين العام للمجلس الاعلى لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في الأردن، على موضوع الحق في العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة. وكيفية بناء قدرات المشاركين في مجال التحول من العزلة والإيواء الى الدمج المجتمعي والعيش المستقل من خلال استعراض وتحليل النصوص القانونية ذات العلاقة والأدبيات ذات الصلة والممارسات النموذجية في بلد ان مختارة. كذلك بناء قدرات المشاركين أيضاًحول كيفية تنظيم حملات المدافعة وكسب التأييد وتنفيذ نشاطات ضاغطة لتفعيل حق العيش المستقل لذوي الإعاقة على المستوى الوطني.

شارك في الورشة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية والناشطين في مجال مناصرة حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.

تضمنت ورشة العمل ستة جلسات اعتمدت على العروض المرئية والمناقشات الموضوعية والحوار المعمق والتشاركي والموجه، وتم البحث في المواضيع التالية:

١) تعريف العيش المستقل وفقاً للمادة ١٩ من اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة؛

٢) تحديد النهج والخطوات لبدء عملية الانتقال من الأيواء الى العيش المستقل؛

٣) عرض قصص نجاح عالمية في مجال تعزيز العيش المستقل لذوي الإعاقة؛ ٤

٤) عرض للأطر القانونية حول موضوع العيش المستقل لذوي الإعاقة في الدول العربية؛

٥) عرض أدوات المدافعة وكسب التأييد لمناصرة حق ذوي الاعاقة بالعيش المستقل والدمج الإجتماعي. وفي الجلسة الختامية جرى تقييم الورشة وتحديد الخطوات اللاحقة.

أخبار محلية عربية ودولية

«الهيئة المستقلة للانتخاب» تختتم برنامجها حول تعزيز المشاركة السياسية لذوي الإعاقة في العقبة (الأردن)

اختتمت الهيئة المستقلة للانتخاب، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتنسيق مع الائتلاف الأردني لذوي الإعاقة، في العقبة، في ١٤ آب/ اغسطس ٢٠٢٤، ورشات عمل غطت شمال ووسط وجنوب المملكة بإجمالي ٢٠٦ مشاركين من الأشخاص ذوي الإعاقة والجمعيات المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي ينتمون إليها.

وتناولت ورشات العمل أهمية المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في السياق الحزبي والانتخابي، وكيف يمكن لتلك الفئة أن تكون جزءاً أساسياً وفعّالاً في تحسين التشريعات و السياسات والقرارات من خلال انتخاب المرشحين والمرشحات القادرين على تمثيلهم والدفاع عن قضاياهم.

وخلال ورشات العمل استعرضت الهيئة المستقلة للانتخاب قانوني الانتخاب والأحزاب وإجراءات عملية الاقتراع والتسهيلات الخاصة التي تبنّتها الهيئة المستقلة للانتخاب من أجل تسهيل عملية الاقتراع للأشخاص ذوي الإعاقة.

وأشار رئيس قسم المجتمع المدني في الهيئة المستقلة للانتخاب، قيس إرشيدات، إلى أن الهيئة قامت بتبني مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تُمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقهم في الاقتراع ومن أبرزها تجهيز ٩٥ مركزاً نموذجياً للأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير اتصال مرئي للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية (الصم وضعاف السمع)، إضافة إلى منصة إلكترونية تعنى بتعزيز فضاء إلكتروني آمن للنساء وذوي الإعاقة.

وأكدت أخصائية تنسيق البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن،ديانا جريسات، أنّ هذا النشاط يأتي ضمن مجموعة من التدخلات تحت مشروع «دعم انتخابات دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من التعاون الإسباني لدعم الأولويات الوطنية لأجندة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. علماً بأن البرنامج يعتز بالدعم الذي يقدمه للهيئة المستقلة للانتخاب منذ تأسيسها.

من جهته، ثمن رئيس الائتلاف الأردني لذوي الإعاقة، الدكتور أحمد اللوزي، جهود الائتلاف وأعضائه لمنحهم الفرصة للاطلاع على الإجراءات والتدابير التي تُمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقهم في الاقتراع، معتبراً ان هذه الورشات ستكون الخطوة الأولى لبناء علاقة تشاركية متينة مع الهيئة المستقلة للانتخاب بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأضاف اللوزي أنّ الائتلاف الأردني لذوي الإعاقة سيواصل العمل على بناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة في شتى المجالات، مؤكداً أهمية هذه الورشات في تسهيل وصول الاشخاص ذوي الإعاقة لحقهم الكامل بالاقتراع وتعزيز مشاركتهم ومشاركتهن في الحياة السياسية

أخبار محلية عربية ودولية

دورة تدريب بريدج ١ للأشخاص ذوي الإعاقة في الاردن

بتنظيم من المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة والتحالف الدولي للاعاقة ومؤسسة CBM و IDDC عقد في فندق الموفنبيك في عمان(الاردن) دورة تدريب عمان بريدج الوطنية ١ من ٢٣ الى ٢٩ تموز/يوليو ٢٠٢٤، بمشاركة ٢٢ مشاركا من الاردن يمثلون مختلف انواع الإعاقات. وتركزت موضوعات التدريب حول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واجندة التنمية المستدامة.

تخلل الجلسة الافتتاحية كلمات لكل من رئيس الائتلاف الأردني للأشخاص ذوي الإعاقة الدكتور أحمد اللوزي والأستاذة جهدة أبو خليل المديرة العامة للمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة والسيدة امبا سالبكر باسم التحالف الدولي للإعاقة والسيد ايمن البابا ممثل مكتب CBM في عمان. وكان ميسر الجلسة الافتتاحية السيد سامي جميل احد ميسرين التدريب.

اشرف على التدريب الاستاذ عماد الورتاني مسؤول تقوية ودعم حركة الإعاقة في التحالف الدولي للاعاقة ، بمعاونة ميسرين من لبنان (جريس الخوري) ومصر (مرفت السمان وسامي جميل) والاردن (صالح الشرفات) والعراق (هاشم العزي واحمد الطيب) وفلسطين (صفية العلي عبر الزووم).

وتضمن التدريب تعريف مكثف حول مختلف مواد الاتفاقية واهداف التنمية المستدامة من خلال المحاور ال ١١ التي تتطرق فيها للاعاقة. وقد كانت عروضات ومجموعة عمل. وفي ختام التدريب عقدت جلسة تقييمية وطلب من المشاركين اعداد نشاط قبل عقد الدورة ٢ من بريدج في الاردن، والتي لم يتم تحديدها بعد.

وفي يوم ٣٠ يوليو / تموز ٢٠٢٤ عقدت جلسة مشاورات حول القمة العالمية الثالثة حول الإعاقة. للتحاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة من الاردن حول توقعاتهم واقتراحاتهم للموضوعات التي يجب ادراجها ضمن برنامج القمة العالمية الثالثة للإعاقة التي ستعقد في برلين في العام ٢٠٢٥.

أخبار محلية عربية ودولية

دورة تدريبية حول «حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»

في إطار ولاية المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي تتمثل في ضمان إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في منظومة الأمم المتحدة وتقديم الإرشادات بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع الإعاقة، وتعزيز ودعم قدرات الدول والحكومات في مجال حقوق الانسان للأشخاص ذوي الإعاقة، نظم كل من مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية («المركز») والمكتب الإقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا للمفوضية السامية لحقوق الانسان («المكتب الإقليمي») بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة بدولة قطر («الوزارة») ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة دورة تدريبية حول «حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة» تناولت الصحة الإنجابية للأشخاص ذوي الإعاقة و كيفية إعداد خطة لإدارة الأزمات خاصة بالتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة زمن النزاعات، وذلك من ١٢ الى ١٥ آب/ اغسطس ٢٠٢٤ في الدوحة (قطر) بمشاركة ٢٦ مشاركا من الجهات المعنية في وزارة التنمية الاجتماعية والاسرة بدولة قطر وممثلين عن مراكز معنية بالاشخاص ذوي الاعاقة.

هدفت الدورة الى تعزيز قدرات المشاركين/ات لإدماج الصحة الإنجابية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج ذات الصلة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولتطوير سياسات وخطط وبرامج لإدارة الأزمات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

وتناول التدريب المحاور التالية:

- تعريف الإعاقة/ التمييز على أساس الإعاقة

- تقديم وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (تقديم الاتفاقية والاستراتيجية والمبادئ)

- تقديم الآليات الدولية ذات الصلة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (تقديم عمل اللجنة والإجراءات الخاصة)

- تقديم مبادئ وآليات حماية الصحة الإنجابية للأشخاص ذوي الإعاقة (السياسات والبرامج والادماج)

١. إرشادات منظمة الصحة العالمية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية للأشخاص ذوي الإعاقة معالجة الإعاقة في سياسات وقوانين وميزانيات الصحة الجنسية والإنجابية الوطنية

٢. إقامة شراكات مع منظمات الصحة الجنسية والإنجابية للأشخاص ذوي الإعاقة

٣. التأكد من أن جميع برامج الصحة الجنسية والإنجابية تصل إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وتخدمهم

٤. رفع مستوى الوعي وزيادة إمكانية الوصول

٥. تعزيز البحوث حول الصحة الجنسية والإنجابية للأشخاص ذوي الإعاقة

- التعامل في الحساسيات الثقافية مع الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالصحة الإنجابية للأشخاص ذوي الإعاقة.

- حماية الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء حالات النزاعات المسلحة والطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية (بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان /اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقانون الدولي الإنساني)

- اعداد خطط للطوارئ ولإدارة الأزمات فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

تخلل الجلسة الافتتاحية كلمات لكل من وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة في قطر القتها السيدة ريم العجمي مديرة إدارة التنمية الاجتماعية في الوزارة والسيد مازن شقورة رئيس المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وضم فريق المدربين كل من: الدكتور نواف كبارة رئيس التحالف الدولي للاعاقة والسيدة جهدة ابو خليل المديرة العامة للمنظمة العربية للأشخاص ذوي الاعاقة والسيد مازن شقورة، السيدة إشراق بن الزين نائبة مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، الدكتور علاء سبيع المستشار الإقليمي لشؤون الإعاقة في الاسكوا(عبر الزووم)، السيدة بسمة طباجة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر- مكتب الدوحة، الدكتورة ريانة بو حقة، منظمة الصحة العالمية- مكتب الدوحة.

وفي الختام جرى تقييم للتدريب وتوزيع شهادات للمشاركين.

أخبار محلية عربية ودولية

الجلسة الحوارية مع ممثلي الجمعيات النسائية وجمعيات الاعاقة في شمال لبنان

بتنظيم من المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة وبالشراكة مع الجمعية الوطنية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في لبنان وجمعية مساواة والمنتدى لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في الشمال، وضمن مشروع الضغط والمناصرة من أجل الحقوق الاقتصادية للنساء ذوات الإعاقة في لبنان، والذي تنفذه المنظمة بالتعاون والدعم من برنامج فايمباور، عقدت في ٢١ آب/ اغسطس ٢٠٢٤ في مقر جمعية المنتدى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في طرابلس (شمال لبنان) الجلسة الحوارية مع ممثلي الجمعيات النسائية في الشمال وتمحور النقاش حول ايجاد لغة مشتركة تضمن ادراج قضايا النساء ذوات الاعاقة في برامج الهيئات النسائية. وقد ابدت الجمعيات المشاركة كل الدعم للتعاون في تنفيذ برامج مشتركة مع النساء ذوات الاعاقة من خلال الملتقى اللبناني للنساء ذوات الإعاقة.

ثم عقدت بعد الظهر جلسة حوارية مع ممثلي جمعيات الاعاقة في الشمال، حيث ناقش المجتمعون للخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات في إطار تمكين ومناصرة النساء ذوات الإعاقة.

وخلصت الجلسات باقتراح توصيات منها:

عقد بروتوكول تعاوني بين اعضاء الملتقى اللبناني للنساء ذوات الاعاقة والجمعيات النسائية في الشمال.

التوعية حول حقوق النساء في العمل والحقوق الاخرى.

ادماج النساء ذوات الاعاقة في مجالات الخدمة القانونية وخاصة فيما يتعلق بالعنف والتنمر.

عقد جلسات توعوية من اجل المساندة والدعم النفسي للنساء ذوات الاعاقة.

ضرورة العمل على ريادة الاعمال للنساء ذوات الاعاقة.

يجب ان تكون حماية الاشخاص ذوي الاعاقة ضمن سياسة الجمعيات. والاستبعاد عن استخدام العنف اللفظي.

أخبار محلية عربية ودولية

بيان صادر عن جمعيات تُمثّل ذوي الإعاقة في لبنان إستنكاراً لإغتصاب فتاة من ذوات الإعاقة

على أثر نشر الأخبار عن تعرض فتاة من ذوات الاعاقة للاغتصاب مرتين من قبل سائق تاكسي، دعت جمعيات تُمثل الأشخاص ذوي الاعاقة في لبنان الى اجتماعا ، وصدر عن المجتمعين البيان التالي:

في الوقت الذي ينتابنا القلق الشديد على واقع الأشخاص ذوي الاعاقة في جنوب لبنان وغزة نتيجة الأعمال الحربية القائمة، يأتي خبر تعرّض فتاة من ذوات الاعاقة إلى الاغتصاب من قبل سائق تاكسي لتكشف لنا جمعياً هشاشة واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان.

فإلى جانب غياب كل أشكال الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الاعاقة من تغطية الكلفة الاستشفائية وتأمين المعينات والحصول على الحق بالتعليم والعمل والنقل، يأتي هذا الحادث المروّع ليظهر لنا المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الاعاقة وخصوصاً النساء منهم والأشخاص من ذوي الاعاقة الذهنية وغيرها من الاعاقات بغياب أنظمة الامان القانونية والاجتماعية لهم.

بناءً عليه، تدعو الجمعيات الموقعة الى:

١. قيام القضاء وبأسرع وقت بإنزال أقصى العقوبات ضد مرتكب هذا الاعتداء.

٢. قيام وزارة الشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع جمعيات الأشخاص ذوي الاعاقة في لبنان ووزارتي الداخلية والعدل بتنظيم دورات تدريبية مكثّفة للنساء ذوات الاعاقة والأشخاص من ذوي الاعاقة الذهنية وأهاليهم حول آليات الحماية الذاتية ووسائل التواصل مع المعنيين في وزارات الشؤون الاجتماعية والداخلية والعدل لتأمين الحماية والدعم.

٣. دعوة مجلسي الوزراء والنواب إلى تبني القانون الجديد المقترح للأشخاص ذوي الاعاقة من قبل الجمعيات الموقعة على هذا البيان بما يضمن تأمين الحماية القانونية والاجتماعية لهم.

٤. دعوة الهيئات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان إلى تنظيم مؤتمر وطني دفاعاً عن حقوق المرأة من ذوات الاعاقة وذلك بأقرب وقت.

٥. دعوة الدول والمؤسسات المانحة إلى تمويل برامج التوعية والتدريب على الحماية الذاتية للنساء ذوات الاعاقة.

٦. اشراك الاعلام بكافة أطيافه للتكاتف ومتابعة قضية التحرش المذكورة والتحري عن الملف.

الموقّعون:

الاتحاد اللبناني لجمعيات الأشخاص ذوي الاعاقة في لبنان

الجمعية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة في لبنان

جمعية أصدقاء المعوقين

المنتدى لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة

جمعية الرؤيا

جمعية مساواة

الملتقى اللبناني للنساء ذوات الاعاقة في قيد التأسيس

مقابلات

المدير التنفيذي بالانابة في لتحالف الدولي للاعاقة

السيد خوسيه فيرا:

ستتيح قمة المستقبل لنا الفرصة الأولى حتى نقول ماذا نريد لأجندة التنمية التالية أن تكون عليه

■ **تعلم أن قمة المستقبل تنعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤. ما هي أهميتها وكم هي مهمة؟**

– إن قمة المستقبل لحظة هامة بل ونقطة حاسمة على طول خارطة الطريق إلى ما بعد أجندة ٢٠٣٠ الإنمائية. فكما نحن جميعا نعلم، تفتقر أهداف التنمية المستدامة الحالية إلى التحقيق الكامل، وبخاصة فيما يتعلق بالمجموعات الأشد تهميشا. معنى ذلك أن كل جهد جديد لتطوير إطار مستدام سوف يتطلب تفكيرا متأنيا ونقاشا معمقاً. مع ذلك، ستتيح قمة المستقبل لنا الفرصة الأولى حتى نقول ماذا نريد لأجندة التنمية التالية أن تكون عليه.

■ **ما هي التحديات التي تجابه هذه القمة؟**

– الواضح في الوقت نفسه أن الحيز المتاح للمجتمع المدني مقلص للغاية مع الأسف الشديد، وهو أضيق بكثير مما كان متاحا في نقاش أجندة التنمية السابقة. وبين الصعوبات والتحديات الكثيرة يمكنني تحديد وذكر: ضيق الحيز المتاح للمجتمع الأهلي المدني، والنقص في آلية المساءلة لتأمين تطبيق إطار التنمية الجديد بل وغيابها كليا، والشح في الموارد المالية لتحقيق أجندة التنمية. ثمة الكثير من الكلام المعسول في مقابل القليل جدا من الالتزام الجدي الفعال. وعليه، أرى الكثير من المصاعب والتحديات ولا سيما بالنسبة إلى مجموعتنا، وذلك لأن حلقة الوصل بين الأجندات الدولية والمحلية تبدو حتى الساعة غير قائمة أو غير فاعلة.

■ **ما هي توقعاتك للنواتج أو الحصائل الرئيسية لهذه القمة؟**

– أتطلع إلى أن تتضمن نتائج قمة المستقبل إشارات صريحة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة

ومنظماتهم أو الجمعيات الممثلة لهم. علاوة على ذلك، من الضروري وجود إشارات صريحة إلى النساء ذوات الإعاقة، وإلى الشباب والسكان الأصليين. إننا بأمس الحاجة إلى إشارات ودلائل صريحة على أننا لن نُترَك في الخلف أو نتخلف عن الركب.

سوف تُعقد القمة الدولية للإعاقة في برلين في العام ٢٠٢٥ المقبل، وذلك بالشراكة بين دولتي الأردن وألمانيا. ما الذي سوف يميز هذه القمة في رأيك عن القمتين السابقتين؟ لقد سمعنا تكرارا من ممثلي الدولتين أنها سوف تكون مختلفة على جميع الأصعدة. ما الذي تخمن أن القمة سوف تحدث فيه فرقا على صعيد الحضور والمشاركة، والمواضيع والالتزامات والواجبات، وما إلى ذلك؟

في رأيي أن القمة الدولية للإعاقة في العام ٢٠٢٥ المقبل ليست سوى مناسبة تتيح لنا كحركة إعاقة فرصة فريدة من نوعها لأسباب عديدة،وما القضايا والمواضيع التي سوف نناقشها في حقيقة الأمر سوى نتيجة مشاورات واسعة ومديدة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة حول العالم. هذا يعني بوضوح أن لا شيء عنا بدوننا.

بالنسبة إلى تعهدات القمة الدولية للإعاقة والتزاماتها، سوف نسعى لأن نكون مبدعين وخلاقين. وسوف نخرج بالتزامات وتعهدات ذات جودة عالية تتميز بوقعها وتأثيرها وكونها قابلة للقياس بالاعتماد على التزامات مالية محسوسة. كما نتوقع إقبالا شديدا ورفيع المستوى وبخاصة من بلدان جنوب الكرة الأرضية.

كذلك سوف نعقد منتدى للمجتمع الأهلي المدني ينصب تركيزه على المواضيع الهامة لنا. وسوف نناقش مواضيع وقضايا فريدة تركز على تطبيق اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الوطني أو القطري.

مقابلات

رئيسة الاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية **السيدة ماري كيو:**

تكتسب قمة المستقبل أهمية كبرى لأنها ترسم معالم وحدود التعاون الدولي

■ **هل بالامكان التعريف عنك:**

– انا ماري كيو رئيسة الاتحاد الدولي للاعاقة والتنمية وهو مجموعة من منظمات المجتمع المدني تجتمع معا حول هدف مشترك: تعزيز التنمية الدولية الشاملة والعمل الإنساني مع التركيز بشكل خاص على التمتع الكامل والفعال بحقوق الإنسان من قبل جميع الأشخاص ذوي الإعاقة

في هذا التنوع ، نجد قوتنا. يحركها الأعضاء، يتم تعريف أنشطتنا وإدارتها من قبل الأعضاء من خلال مجموعات المهام المواضيعية.الشراكة هي في صميم ما نقوم به ، فضلا عن التعاون الداخلي الديناميكي قمنا ببناء سمعة جديرة بالثقة بين المنظمات الإعاقة، الجهات المانحة والخبراء، وكثير منها شركاء مقربون.

■ **نحن جميعا ننتظر انعقاد قمة المستقبل. ما أهمية هذا اللقاء في رأيك؟**

– إنها قمة بالغة الأهمية لأنها تحدد ما الذي سوف يخلف أهداف التنمية المستدامة بعد العام ٢٠٣٠. وهي تكتسب أهمية كبرى لأنها ترسم معالم وحدود التعاون الدولي.

■ **ما هي التحديات والصعوبات التي تجابهها القمة وعملية التهيئة لها؟**

– ثمة الكثير من الصعوبات. أولا، إن العالم الذي نعيش فيه حاليا شديد الاختلاف عن الذي كان في العام ٢٠١٥، حين كان يُسجَّل الكثير من التماسك والترابط الدولي. لقد برزت مشكلات ومصاعب كثيرة منذ بدء العمل بأجندة ٢٠٣٠ كالتغير المناخي المتزايد، واشتداد الصراعات والنزاعات والأوضاع الإنسانية بالغة القسوة. واعتقادي أن ذلك كله يشكل طريقا وعرا وشاقا أمام مسيرة إدماج الإعاقة في قضايا المجتمع الإنساني. ثانيا، تبرز صعوبة لافتة ومثيرة تتمثل في عدم حضور الإعاقة بصورة كافية وبالشكل المناسب في السياقات

الراهنة. لذا علينا في الأسابيع المقبلة، ومع اقتراب التحضيرات النهائية من خواتيمها، تنظيم حملات توعية ومناصرة لضمان احتلال الإعاقة مكانة لائقة بالقضية.

■ **ما هي توقعاتك بالنسبة إلى نتائج هذه القمة؟**

– التوقعات يجب ببساطة أن تكون تجاوز المستوى الذي بلغناه في العام ٢٠١٥، مما يعني عدم اضطرارنا لخوض المعارك مجددا حتى نَشغَل حيزا من الاهتمام كنا قد فزنا به. الحقيقة أننا استطعنا إحراز بعض التقدم في مجالات معينة، لكن من الضروري الحفاظ على ما أحرِز والتقدم باتجاه المزيد من المكاسب والإنجازات في مختلف النواحي والميادين.

مقابلات

مديرة المنتدى الأوروبي للإعاقة السيدة **كاثرين نوغتن**:

نسيان الأشخاص ذوي الإعاقة في المناقشات والمحادثات بين الحكومات

■ **أود أن تعرِّفي قراءنا عليك وعلى المنتدى الأوروبي للإعاقة؟**

– اسمي كاثرين، وأنا مديرة المنتدى الأوروبي للإعاقة، الذي هو التجمع المظلة لجمعيات ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في دول القارة الأوروبية.

■ **تعلمين أن العالم سوف يشهد انعقاد قمة المستقبل في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤. ما أهمية هذه القمة؟**

– حتى تسمية القمة توحي بأهميتها. فهي تنعقد بسبب ما ترى الأمم المتحدة أنه الأمر الذي يجب عمله لتكريس التعاون الدولي والتنمية للمستقبل. وهذا ما يجعلها بالغة الأهمية بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة.

■ **ألا تعتقدين أن القمة تجابه الكثير من الصعوبات والتحديات؟**

– نلاحظ دائما وجود صعوبات وعقبات. فالحكومات لا تفكر تلقائيا في جميع مواطنيها عندما تدخل في مفاوضات متعددة الأطراف. وهي تعتمد أجنداتها الخاصة، مما يعني نسيان الأشخاص ذوي الإعاقة في المناقشات والمحادثات في أغلب الأحيان.

■ **ما هي توقعاتك من هذه القمة؟**

– توقعاتي أن يعمل التحالف الدولي للإعاقة ويحقق النجاح في عمله مع حلفائه ومع الحكومات من أجل إدخال الأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم في أجندة المفاوضات.

وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الخطر من كوارث طبيعية واضطرابات أمنية ونزاعات مسلحة

تبين الخبرة العامة المشتركة بطريقة مؤسفة حقا عدم إيلاء الأهل والمجتمع الاهتمام الصحيح والمناسب المستحق للأشخاص ذوي الإعاقة في أوضاع الحياة العادية اليومية، وذلك عندما تعتبر الظروف مهيأة للجميع حتى يكرسوا بعض الانتباه والجهد للمساعدة في تأهيل هؤلاء الأفراد وتدريبهم وإدماجهم، حتى يبيتوا جزءا أساسيا فاعلا ومؤثرا في عائلاتهم التي يولدون فيها، ومن ثم في مجتمعاتهم الصغيرة المحلية والكبيرة الوطنية. وهم بلا أدنى شك يعانون على نحو محزن، بل ومأساوي، الإهمال والتجاهل، بينما يُتركون عمدا وعن قناعة في الخلف، أو يتعرضون للنسيان بصورة طبيعية ومعتادة في الأوضاع الطارئة وحالات الخطر، ولا سيما في خلال عمليات الإنقاذ أو إجلاء المتضررين والمهددين بالخطر عند وقوع الحرائق والكوارث الطبيعية وحوادث انهيار البيوت والمباني، وفي حال نشوب الحروب وحدوث النزاعات الأهلية المسلحة على الصعيدين المحلي والوطني.

على هذا الأساس ليس مستغربا أن تكثر مجموعات الضحايا في أوساط الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك على الرغم من قلة أعدادهم في الأحوال العادية داخل أي مجتمع. يعود ذلك طبعا إلى واقع الضعف والنقص في عمليات التخطيط والتهيؤ والاستعداد من جهة، إلى جانب تعذر استعمال الأشخاص ذوي الإعاقة للمرافق والخدمات ووسائل النقل غير المؤهلة أو غير المتاحة أصلا من جهة أخرى. على أن غياب التأهيل للبيئة العمرانية، وعدم تفكير المعنيين بالتخطيط والتنفيذ الميداني وضعف الاستعداد لدى السلطات المختصة أو عدمه لاستيعاب هؤلاء الأشخاص في أي جزء من مجتمعاتهم، اللهم باستثناء بعض المؤسسات المقامة للتأهيل والإيواء، المقامة بغالبيتها بمبادرات فردية أو جماعية تتولاها فاعليات المجتمع المدني. ولعل لدى بعض المسؤولين والسلطات الرغبة في مد يد العون، لكنهم يجهلون الطرق ولا يعرفون هوية الجهات الصالحة التي يمكن الاتصال بها للتوضيح والمساعدة. هذا هو الواقع الطاغي غير المطمئن وغير المريح في معظم المجتمعات العربية إن لم يكن فيها جميعها.

الثابت والمؤكد عند المراقبين والخبراء كون غالبية المآوي ومراكز اللجوء ليست مؤهلة أو ميسورة المنال. لذا يتعذر على الأشخاص ذوي الإعاقة ارتيادها

حتى برفقة مساعدين. وكثيرا ما يصار إلى إبعاد هؤلاء الأشخاص بمفردهم، أو مع أهاليهم في حالات أخرى، عن تلك المآوي والمراكز نتيجة الإدراك الخاطئ والتصور غير السليم عند المشرفين عليها بأن الأفراد ذوي الإعاقة يحتاجون إلى «خدمات طبية» معقدة». كما يترك تعطل الشبكات الاجتماعية والإنسانية، وخدمات المساندة المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، تأثيرا ملحوظا بل وهاما في الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر بكثير مما يطال مجمل السكان غير ذوي الإعاقة ويؤلمهم. أضف إلى ذلك كله بروز إمكانية التمييز على أساس الإعاقة وتسجيل حالات من هذا النوع بنسبة مئوية عالية، وبخاصة في أزمنة شح الموارد. وغزة تختبر شح الموارد منذ زمن غير قصير، وقد ازداد الشح كثيرا وبصورة كبيرة مع فرض الحصار على القطاع اعتبارا من العام ٢٠٠٧ فصاعدا، وذلك على أثر إطاحة حركة حماس بحكومة الوحدة الوطنية داخل القطاع بقيادة السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس.

كذلك يستمر من جهة ثانية استثناء احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وإسقاط متطلباتهم، بل وحقوقهم الأساسية الطبيعية والمكتسبة، التي تنص عليها معظم القوانين المحلية واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من تدابير حكومة حماس وترتيباتها الإدارية والتنظيمية في القطاع، وكذلك من مساعي الانتعاش وخطط الإعمار وبرامجه طويلة المدى، التي ترسمها السلطة في غزة، مما يضَيِّع على هذه الجماعة المستحقة فرصة أخرى لضمان أن تكون المدن المعاد إعمارها والجديدة المستقبلية مؤهلة ومستدامة يسهل ارتيادها وتتميز بمرونة الإدماج والاشتمال أو الاحتواء في حال الكوارث أو النكبات المحتمل وقوعها للأسف إن حاضرا وإن مستقبلا. وأكثر ما يبعث على الأسى في هذا الصدد تناقض هذا الواقع بطريقة مؤسفة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والنصوص التي تتضمنها مواثيق حقوق الإنسان ومعاهداتها الأخرى المختلفة. وهي لا تتوافق صراحة حتى مع خطة التنمية المستدامة وأهدافها السبعة عشر التي تشكل مخطط عمل تطبيقي لإعمار المجتمعات المحلية والوطنية ونموها حتى العام ٢٠٣٠ وما بعده.

من هنا يبحث الملف أولا في الأوضاع المزرية والمزدادة شقاءاً وصعوبة للأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة مع استمرار العدوان الوحشي والدموي، وانقطاع التموين بالأغذية والأدوية والتيار الكهربائي والمعينات الضرورية للغاية بالنسبة إلى هؤلاء الأفراد.

تنتقل المعالجة بعد ذلك إلى تسليط الضوء على جزء من مآسي الأشخاص

ذوي الإعاقة، ولا سيما الأطفال بينهم، في أوكرانيا، حيث صار إلى إقفال مراكز التأهيل وتعديل برامج الخدمة في الكثير من مناطق البلاد.

ويحاول تاليا الكشف عن كون الأشخاص ذوي الإعاقة في حقيقة الأمر ضحايا غير منظورين للنزاع المسلح المحزن في السودان، علما أن هذه الشريحة تتعرض في زمن السلم والهدوء والأمان للإهمال ولانتهاك حقوقها الفردية والجماعية.

نتحول بعد ذلك إلى تناول ما تعرض له الأشخاص ذوو الإعاقة من إهمال، وما عانوه من متاعب وعيش مزرٍ وسوء المعاملة ولو عرضا أو عن غير عمد، وذلك على أثر تضرر مساكنهم وتشردهم نتيجة الزلزال المدمر الذي ضرب شمال سوريا وجنوب تركيا فجر السادس من شباط/فبراير ٢٠٢٣. يذكر أن بعض الآثار السلبية غير المباشرة لا تزال تجابه الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدين بعد انتهاء أعمال الإغاثة الأولية، وذلك استنادا إلى تقارير المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية أمثال منظمة العفو الدولية.

كما يتناول ملف العدد "منسيون في النزاعات المسلحة: الأشخاص ذوو الإعاقة في السياقات والأطر الهشة والمتضررة بالنزاعات".

ويتناول البحث لاحقا زاوية مشرقة نسبيا لجهة الاهتمام الجدي والمتخصص بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة وأولئك المعرضين للقلق والاضطراب من جراء الهزة الأرضية الأعنف في منطقة مراكش والجبال العالية المحيطة بها، والتي تعد من أجزاء المملكة المغربية كثيفة السكان، الذين صار إلى تمويل برنامج للاستشارات والمساعدات النفسية للمتضررين ولا سيما من ذوي الإعاقة النفسية الاجتماعية.

يختتم البحث أخيرا بطرح تدابير وإجراءات لتفعيل إدارة المخاطر الدامجة للإعاقة، وفق ما يراه الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة وبعض المختصين وخبراء البنك الدولي.

ملف العدد

غزة مسرح يشهد التفظيع مباشرة بالأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من المدنيين

نجد الأشخاص ذوي الإعاقة مع الأسف أشد تأثرا من نظرائهم غير ذوي الإعاقة بصورة خاصة بمردود ونتائج حالات الطوارئ والأزمات الإنسانية، التي تلحق بهم - وأكثر بكثير من غيرهم من فئات المجتمع الأخرى - أكبر الأضرار وأشد الخسائر التي تزداد وتتضاعف نتيجة ما يتعرضون له من إهمال ولامبالاة في أكثر الأحيان في ظروف الاستقرار والأمن العادية . فكيف يمكن أن يكون حالهم في أوضاع الخطر والطوارئ الإنسانية؟ لذلك تتناول هذه المسألة بالغة الخطورة والأهمية وتبحثها بإيجاز وبتركيز ملحوظين المادة ١١ من الاتفاقية الأممية. وهي تنص على ما يلي: «تتعهد الدول الأطراف، وفقا لالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي، بما فيها القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، باتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة، بما في ذلك حالات النزاع المسلح والطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية».

ولعل أقسى أزمة إنسانية في الوقت الراهن هي تلك الناشبة في قطاع غزة منذ بدء العدوان الإسرائيلي في ٧ تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠٢٣ الماضي. فواقع الاكتظاظ السكاني وضيق رقعة مسرح القتال وشراسة العدو وانتهاكه للقانون الدولي أمور تتضافر لتجعل الأشخاص ذوي الإعاقة الغزيين بصورة مأساوية يعيشون في مواجهة عوائق هائلة وعقبات كأداء في مساعيهم من أجل تأمين الحماية الأساسية الجسمانية والذهنية والنفسية، ثم الحصول على الإغاثة الإنسانية.

يتجاوز عدد النازحين من أبناء غزة داخل القطاع ١,٤ مليون شخصا، (أي ما يعادل ٦٠٪ من مجموع السكان المعلن رسميا، أي ٢,٣ مليونين) يسكن حوالى ٦٧٢٠٠٠ منهم في ١٥٠ مركز لجوء خاضع لإدارة وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. على أن المعدل الوسطي لعدد النازحين في كل من مراكز اللجوء المدارة من قبل الوكالة الأممية يتخطى حوالى أربعة أضعاف الطاقة المتوقعة. كذلك ينشد الكثير من المهجرين والنازحين اللجوء إلى المستشفيات حتى ولو كانت معرضة للاعتداءات الإسرائيلية المباشرة وإلى المراكز الصحية الأخرى في القطاع. في الوقت نفسه، أخذ مد يد المساعدة إلى المدنيين في أي جزء من شمال القطاع إلى جنوبه يزداد صعوبة وخطورة نتيجة اشتداد حدة الأعمال القتالية والعدوانية في نقاط عدة من محافظات القطاع الثلاث.

ومع وصول العمليات الحربية العدوانية (غارات الطيران والقصف المدفعي أولا، ثم دخول القوات الصهيونية الغازية إلى المحافظة الجنوبية الحدودية) وتحديدا إلى مدينة رفح

ومعبر صلاح الدين أو فيلادلفيا بين القطاع ومصر، أخذ العدد القليل من الشاحنات المحملة بالمواد الغذائية والمعونة الإنسانية، الواصلة يوميا إلى غزة يتناقص بل ويتوقف نتيجة تعذر مرور المعونة عبر الممر المنطلق من مدينة رفح المصرية بسبب قطع القوات الإسرائيلية للطريق نتيجة سيطرتها على معبر صلاح الدين. كما تعاني أنحاء القطاع كافة تعتيما شبه تام اعتبارا من ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، بعد أن قطعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إمدادات الكهرباء والوقود التي توفرها لغزة، مما أدى إلى توقف معمل توليد الطاقة الكهربائية الوحيد والصغير في القطاع.

تقول خبيرة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة العاملة مع منظمة الانسانية والاحتواء السيدة رهام شاهين شارحة تبعات الوضع وآثاره على الأشخاص ذوي الإعاقة: «يتعذر على الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما الذين يعانون صعوبة الحركة والتنقل، إخلاء مساكنهم والنزوح. لذا ينفصل الكثيرون عن أسرهم. ولعلهم يخسرون أجهزتهم التعويضية أو المعينات الشخصية الهامة في حياتهم اليومية كالنظارات والسماعات والعكازات ومثبتات السيقان أو الأرجل والكراسي المتنقلة المدولبة. في الأوقات العادية، تساعدهم هذه المعينات على الاتصال بالآخرين والحفاظ على استقلاليتهم. كذلك قد تعمل خسارة المنتجات الصحية كالحفاضات والقثاطر على دفعهم إلى التنازل عن نظافتهم الشخصية وكرامتهم الإنسانية، وعلى زيادة خطر الإصابة بالالتهابات. وترتفع كثيرا نسبة تعرضهم لخطر العزل والمضايقات والتحرش بهم، وهم الذين يجدون أنفسهم في هذا الوضع الفوضوي. ومن الواجب، بل والضروري، ضمان توفير الحماية وتأمين الحصول بصورة متساوية على المعونة الإنسانية لهؤلاء الأشخاص». فالعدوان الإسرائيلي المستمر منذ تسعة أشهر تقريبا يترك تأثيرا بالغا غير متناسب يطال الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ يعرضهم لمخاطر شتى على صعيد الحماية، ولا سيما فصلهم عن مقدمي الرعاية الأولية لهم، وأجهزتهم المعينة، مما حال ويحول دون هربهم من مساكنهم المعرضة للقصف والعثور على ملجأ آمن. وهم يجابهون أيضا تحديات إضافية في الحصول على المياه والغذاء والدواء، على ما تذكره كل من مفوضية الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة هيومان رايتس واتش الحقوقية، ومنظمة الانسانية والاحتواء المعنية بشؤون الإعاقة.

إذاً، فالأشخاص ذوو الإعاقة يجابهون تحديات وصعوبات هائلة بهدف حماية أنفسهم من العنف والحصول على العون الذي يحتاجون إليه. فحين يهربون إلى ما يفترض أنه ملاذات أكثر أمانا من مناطق سكناهم، يتعرض الكثير من معيناتهم وأجهزتهم التعويضية للتلف، أو هم يخلفونها وراءهم بسبب تعذر نقلها. كذلك يترك النقص في الصيانة للمعينات وعدم توافر المنتجات في السوق المحلية وصعوبات شراء هذه المنتجات من خارج غزة بتأثير المعوقات البيروقراطية تأثيرا هاما على تعافيهم وإبلالهم، ويفضي إلى مضاعفات وعواقب لاحقة. ويقدر المعنيون وجود أشخاص ذوي إعاقة بنسبة تزيد على ١٥٪ بين النازحين، علما أن معظم مراكز اللجوء ليست مؤهلة أو متوائمة ومجهزة بصورة كافية لاستقبالهم

ولاستضافتهم. فمراكز الطوارئ تفتقر إلى الفرش والأسرة الطبية الضرورية، مما يؤدي إلى تقرحهم وتعرضهم لمشكلات صحية أخرى لا تمكن معالجتها في أوضاع غير نظيفة أو معَقَّمة. من جهة أخرى، لا تلبي الأطعمة الموزعة احتياجات الأشخاص الذين يعانون مشكلات في البلع، على سبيل المثال. كذلك يعتبر الحصول على الخدمات الصحية، بما في ذلك التأهيل، أشد صعوبة واستفزازا للأشخاص ذوي الإعاقة بالمقارنة مع غير ذوي الإعاقة، وذلك بتأثير عوامل الوصمة، والتمييز، والحواجز العمرانية أو الهندسية والاقتصادية والمعلوماتية.

جدير بالذكر أن تقويم منظمة الانسانية والاحتواء للاحتياجات في العام ٢٠٢٢ كان قد أظهر أن ما يقرب من جميع الأسر التي تضم فردا ذي اعاقة تجابه عوائق أمام وصولها إلى الخدمات الصحية وحصولها عليها. أما الآن، ومع الارتفاع الصاروخي المحموم في الطلب على المنتجات داخل غزة، وسقوط المزيد من الإصابات الجديدة مع اشتداد قوة الاعتداءات، فإن الصعوبات التي تحول دون حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على هذه الخدمات الضرورية تزداد وتتكثف على نحو مريع حقا، مما يعني حرمان غالبيتهم من خدمات أساسية بالغة الحيوية لاستمرار حياتهم اليومية الآمنة والسليمة.

تجدر الإشارة إلى إصدار منظمة الانسانية والاحتواء قبل خمسة أشهر تقريرا موجزا عن وضع قسم من الأشخاص ذوي الإعاقة الغزيين، وذلك تحديدا في منتصف شباط/فبراير الماضي. وقد أفادت فيه عن نجاحها حتى ذلك التاريخ في بلوغ ٦٨ من أصل ٩١ مركز لجوء في جنوب القطاع، وتقويم احتياجات أربعة آلاف من النازحين. كما دعمت المنظمة ٨٠٥ أشخاص عبر توزيعها ٤٠٠ من المعينات والأجهزة التعويضية المعينة على المشي، و١٩١ ضِمادَة، و٣٦ من أدوات المطبخ، و٥٧ من معدات تلبية الاحتياجات وحفظ الخصوصية، و٤٧٥ حِفاضا و٥٧ بطانية للأطفال. واستنادا إلى موجودات المنظمة ومخزونها، نظمت ٢١ نشاطا لتمضية أوقات الفراغ لحوالى ١٨٠٠٠ طفلا وشابا. كما صار إلى حشد ٢٠ من موظفي المنظمة و٧٥ من المتطوعين والعاملين في الجمعيات الشريكة لها في تنفيذ خطط إنجاز مهام التأهيل وتوزيع الأدوات والمعينات وإقامة الأنشطة الترفيهية.

كذلك أجرت المنظمة ٦٨ جلسة تثقيف وتوعية على المخاطر والمحاذير مع توجيه رسائل السلامة والأمان لأكثر من ٤٠٠٠ طفل وبالغ. وشاركت أيضا في صياغة مسودة إرشادات اللجنة الدائمة للعمل بين الوكالات (إيَاسك) لمساعدة العاملين في القطاع الإنساني وقطاعي التنمية والإعاقة بغية تصميم وإنجاز مهام وأعمال ضرورية حيوية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المعونة الإنسانية. وإرشادات اللجنة الدئمة العاملة بين الوكالات الصادرة في العام ٢٠١٩ هي التوجيهات والإرشادات الإنسانية الأولى المطورة بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة لتعزيز التخطيط لعمليات التهيؤ والاستجابة والانتعاش والتعافي الطارئة الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة.

حقيقة الثمن المدفوع

يتضح مما تقدم أن المدنيين الفلسطينيين ذوي الإعاقة دفعوا، وما زالوا يدفعون، ثمنا فادحا ويعانون أعباء مرهقة نتيجة الحصار الإسرائيلي الجائر، الذي زادته قسوة غارات الطيران المعادي المحمومة، والاجتياحات البرية العنيفة التخريبية التي تنفذها القوات الصهيونية ضد مناطق قطاع غزة منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. جدير بالذكر أن المخاطر الشديدة التي تواجه جميع سكان القطاع المدنيين من جرّاء العمليات الحربية الإسرائيلية العدوانية تتضاعف، بل وتتكثف، بحدة في حال الأشخاص ذوي الإعاقة. ويعتبر هؤلاء الأشخاص أشد عرضة من غيرهم لتأثير النزاعات والصراعات ووطأتها، وذلك بسبب مواجهتهم لعوائق هائلة تحول دون تمتعهم بالسلامة والأمن وحصولهم على المعونة الإنسانية. وتضعهم جميع هذه الظروف والأحوال أمام ازدياد المخاطر لتعرضهم لإصابات خطرة، وحالات الوفاة والاعتداءات الجنسية وغير ذلك من الأذى والضرر. كما ترتفع نسبة الإصابة بالإعاقات المتنوعة وانتشارها بين السكان في حالات النزاع المسلح طويل الأمد.

تجدر الإشارة إلى أن السلطات الإسرائيلية كانت قد أصدرت يوم ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ تعليمات لسكان شمال القطاع بالنزوح إلى جنوبه، وذلك دون أن تضع في حسبانها احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين تعجز أكثريتهم الساحقة عن مغادرة أماكن إقامتهم بسبب فقدان أدواتهم المعينة وصعوبة تحركهم في طرق معرضة للتخريب نتيجة القصف المدفعي والغارات الجوية وما إلى ذلك من موانع. عرَّضهم هذا الأمر العسكري لمختلف أخطار الحرب، بينما لم يكفل لهم توفير إقامة مناسبة في ظروف وأوضاع مرضية. تعلق كبيرة باحثي حقوق الإعاقة في منظمة هيومِن رايتس واتش السيدة أمينة سِريموفيتش على هذا النوع من التطورات الدراماتيكية والخطرة بالقول: «يضيف هجوم الجيش الإسرائيلي البري الواسع والمدمر على غزة إلى الصعوبات الخطرة والمؤذية على نحو لا يوصف، والتي يجابهها الأشخاص ذوو الإعاقة. كما يجبرهم على الفرار والعثور على مأوى والحصول على الماء والطعام والدواء والأجهزة المعينة أو التعويضية التي يحتاجونها بصورة تبعث على القنوط واليأس. وهذا يحتم على الولايات المتحدة والدول الأخرى الحليفة لإسرائيل أن تضغط على حكومتها حتى تتخذ جميع الخطوات الضرورية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة ورفع الحصار».

يذكر أن منظمة هيومن رايتس واتش أجرت مقابلات هاتفية بين منتصف الأسبوع الثاني وبداية الأسبوع الرابع من القتال مع ١٣ شخصا ذا إعاقة أعلن عشرة منهم أنهم قد نزحوا، إلى جانب عالمة نفسانية واثنين من أفراد أسرتي شخصين ذوي اعاقة لم يذكروا إذا كانوا قد نزحوا حتى ذلك الوقت. بين من أجرت المنظمة مقابلة هاتفية معهم إيمان (١٩ عاما) وأختها عبير، وهما من ذوي الإعاقة السمعية. تنقل المنظمة في تقريرها الأولي عن إيمان قولها: «لا أملك سماعة. لذا لا أعرف متى يبدأ القصف! إنني أشعر بالارتجاج تحت قدمَيَّ ، وأرى الناس يجرون دون أن أدري ماذا يحدث!»

على أن من أفلحوا في مغادرة مساكنهم والنزوح إلى مناطق تعتبر آمنة نسبيا يصفون الرعب الشديد الذي انتابهم نتيجة اضطرارهم لمغادرتهم منازلهم، التي صممت وجُهِّزت من أجل تلبية متطلباتهم لتوفير إمكانية الوصول أو المواءمة وقابلية التكيف، وخسارة معيناتهم أو أجهزتهم التعويضية كالكراسي المتنقلة وأجهزة المشي والسماعات. لكنهم نبهوا إلى بواعث القلق نتيجة عدم تمتعهم بإمكانية الحصول على الأدوية الأساسية والضرورية وتأثير ذلك كله على صحتهم النفسية والعقلية. فهم مع مئات الألوف الآخرين قد أجبروا على الدخول إلى ملاجئ حالات الطوارئ شديدة الازدحام، وهي بغالبيتها مراكز صحية ومباني مدرسية تفتقر إلى إمدادات الماء والغذاء وإلى المرافق الصحية. كذلك تتأثر قدرة الناس على النجاة والنزوح نتيجة النقص الشامل في الأدوات المعينة كالكراسي المتنقلة والمزدرعات الصناعية والعكازات والسماعات نتيجة الحصار الظالم وغير القانوني والشرعي الذي فرضته إسرائيل على القطاع طوال ١٦ عاما. فالأشخاص ذوو الإعاقات البصرية أو السمعية أو العقلية أو النمائية قد لا يسمعون أو يعرفون أو يفهمون ما الذي يحدث حولهم. وتنقل المنظمات الحقوقية والإنسانية عن بعض الأشخاص ذوي الإعاقة تأكيدهم على أن انقطاع التيار الكهربائي والتشويشات في خدمة الإنترنت عوامل زادت كثيرا من صعوبة حصولهم على معلومات حيوية وهامة يحتمل أن تعينهم على تقرير متى، وأين وكيف يهربون بحثا عن المزيد من الأمن والأمان.

يشكل قرار السلطات الإسرائيلية القاضي بقطع إمدادات الكهرباء والماء عن غزة، ومنعها دخول الوقود والغذاء وكل ما عدا ذلك إلى القطاع باستثناء القليل جدا من شاحنات المعونة الإنسانية بما فيها بعض الأدوية، عقابا جماعيا وجريمة حرب. أما أكثر ما يدعو إلى الأسف والحزن، فتشكيل الأطفال أكثر من ٤٠٪ من مجموع الضحايا والشهداء المدنيين نتيجة الغارات الجوية والقصف المدفعي، وذلك حسب الأرقام الرسمية وشبه الرسمية، التي تتناقلها وكالات الأنباء يوميا، وتؤكدها دوريا وزارة الصحة في قطاع غزة.

شقاء النزوح وصعوبته

يتحدث الأشخاص ذوو الإعاقة الغزيون الذين اضطروا للنزوح عن قسوة الظروف وشدة الصعوبات التي واجهوها نتيجة سعيهم إلى الهرب من الهجمات وذلك بفعل عدم إطلاق الإسرائيليين تحذيرات مسبقة، علاوة على الدمار الهائل الذي كان - ولا يزال- يجبرهم على الدوران حول الأنقاض الكثيرة المتراكمة لضمان تمكنهم من النزوح إلى مواقع أشد أمانا نسبيا. وقد عمدت المنظمات الإنسانية والحقوقية التي يستند إلى بياناتها التحقيق الحالي إلى إطلاق أسماء مستعارة على بعض الأشخاص المنقولة شهاداتهم المثبتة أدناه، وذلك من أجل الحفاظ على سلامتهم الشخصية، وسعيا للحيلولة دون تتبعهم وإلحاق الأذى عمدا بهم أو بأسرهم والمحيطين بهم.

ينقل أحد تقارير منظمة هيومن رايتس واتش عن سميح المصري – وهو رجل ذو إعاقة في الخمسين من عمره فقد ساقيه نتيجة غارة بطائرة دون طيار في العام ٢٠٠٨ – قوله إنه نازح يأوي إلى مستشفى القدس في مدينة غزة نفسها، ولكنه لا يشعر بالأمان في أي مكان، وهو يستطرد معلنا: «إذا قصفوا المستشفى، فإنني أعلم أني سأكون بين القتلى. فأنا أعرف أنني لا أستطيع المشي».

من جهتهما، لجأت إيمان وأختها عبير المعاقتان سمعيا إلى إحدى مدارس جنوب القطاع بعد تعرض حيهما لهجوم إسرائيلي جوي وبري. كذلك يفيد العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة بأنهم فقدوا معيناتهم أو أجهزتهم التعويضية المعينة عندما تضررت مساكنهم أو دمرت بفعل الغارات الإسرائيلية الهمجية التي شردتهم وجعلتهم عاجزين عن تأمين حاجاتهم الأساسية الضرورية. وأعلنوا جميعهم أن القوات الإسرائيلية لم توفر لهم إنذارات باكرة مسبقة. وكانت وزارة الإسكان الفلسطينية العاملة ضمن نطاق قطاع غزة قد أعلنت بعد شهر تقريبا على بدء العدوان أنه قد دمر كليا أو جزئيا ما نسبته ٤٠٪ من مجموع المساكن القائمة في القطاع.

من المعلوم أن القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي يوفران الحماية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة أو الحروب. وتنص اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على وجوب قيام الدول الأطراف أو الأعضاء وفقا لالتزاماتها وواجباتها بموجب القانون الإنساني الدولي باتخاذ «جميع التدابير والإجراءات الضرورية لكفالة حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وسلامتهم في حالات الخطر، بما في ذلك أوضاع النزاع المسلحة». ويحث قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٧٥ (الصادر في أواسط حزيران/يونيو ٢٠١٩) جميع الأطراف في أي نزاع مسلح على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية المدنيين ذوي الإعاقة؛ والسماح بالوصول الآمن والمناسب وغير المؤجل أو المعطل للمعونة الإنسانية إلى جميع من يحتاجون المساعدة؛ ودعم التوفير للمعونة المستدامة والملائمة ودامجة والمتاحة في وقتها إلى المدنيين ذوي الإعاقة ضمن المسؤوليات والواجبات الأخرى. وعلى الأطراف المتحاربة بناء لأحكام القانون الإنساني الدولي اتخاذ جميع التدابير الاحترازية العملية المجدية لتقليل الأذى والضرر للمدنيين إلى الحد الأدنى عن طريق توفير إنذار مسبق فعال بالهجمات إلا إذا كانت الظروف تمنع ذلك أو تحول دونه.

وكان مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان من جهته قد لاحظ في العام ٢٠١٥ أن «الإخفاق في التقيد بهذا الواجب على نحو دامج ومتاح سهل التطبيق يرقى إلى مستوى التمييز على أساس الإعاقة». جدير بالذكر أن ٨٣ دولة بينها الولايات المتحدة قد وقعت على تعهد يقضي بالامتناع عن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات التأثيرات واسعة النطاق أو المدى – بما في ذلك المدفعية الثقيلة وقنابل الطائرات – في المناطق كثيفة السكان (تماما كما هي الحال مع قطاع غزة)، وذلك بفعل الطريقة المرجح أن تقتل وتصيب المدنيين على نحو

عشوائي. ومما فاقم الحال المزرية الحصار الإسرائيلي غير الشرعي على القطاع طوال ١٦ عاما، وهو جزء من الجرائم ضد الإنسانية ومن التمييز أو الفصل العنصري والاضطهاد اللذين تمارسهما السلطات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. وسبق لمنظمة هيومان رايتس واتش أن رفعت تقريرا عن انتهاكات حقوق الإنسان بحق الأشخاص ذوي الإعاقة الغزيين نتيجة الحصار الإسرائيلي الطويل وكذلك بفعل الإهمال من قبل السلطات الحكومية التابعة لحركة حماس. من هنا ترى المنظمة والكثير من المراقبين الآخرين وجوب ممارسة الضغط من قبل الحكومات الحليفة والصديقة للسلطات الإسرائيلية حتى تستأنف جريان التيار الكهربائي وإمدادات المياه إلى القطاع، والسماح بدخول الوقود والمعونة الإنسانية بحيث يمكن وصول الأدوية والمعينات والدعم النفسي الاجتماعي إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. كذلك يجدر بالدول العضو في مجلس الأمن الدولي الضغط بإلحاح وإصرار على إسرائيل حتى توفر الحماية للأشخاص ذوي الإعاقة في غزة تماشيا مع مضمون قرار مجلس الأمن ٢٤٧٥ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

تعقب سِريموفيتش على هذه المناشدة قائلة: «يوجه عدم احترام إسرائيل للمدنيين في غزة والاستهتار بهم ضربة موجعة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. لذا ينبغي على الدول العضو في الأمم المتحدة أن تعمل بسرعة لضمان تقيد إسرائيل والأطراف المتحاربة الأخرى في القطاع بالموجبات القانونية للحيلولة دون المزيد من الفظائع والعذابات بما في ذلك ما يتعرض له الأشخاص ذوو الإعاقة».

أما الأشخاص ذوو الإعاقة، فيصفون بدورهم الصعوبات الكبيرة والجمة التي يواجهونها في الهرب مربكين مذعورين من الهجمات، وبخاصة في ظل غياب الإنذارات الإسرائيلية المسبقة الفعالة، ووجود الدمار الهائل والكثيف، مما يجعل من الصعوبة بمكان عليهم الإخلاء والانتقال إلى مناطق جديدة وهم يستعملون كراسيهم المتنقلة وأجهزتهم المعينة الأخرى. أما انقطاع التيار الكهربائي، فيعني تعطل عمل المصاعد، مما يتعذر معه مغادرة بعض الأشخاص ذوي الإعاقات الحركية مساكنهم، ولا سيما إذا كانوا يقيمون في مبانٍ متعددة الطبقات. فحتى عندما توفر السلطات الإسرائيلية إنذارا مسبقا بهجوم أو غارة، لا تُعد هذه الإنذارات فعالة على الدوام وخصوصا للأشخاص ذوي الإعاقة. تشرح لطيفة الجباري (٤٠ عاما) ذات الإعاقة سبب كون الإنذارات غير فعالة بالقول: «تتلقى بعض المساكن اتصالا هاتفيا لإبلاغ ساكنيه بإخلائه في خلال ٣ إلى ٥ دقائق، وهذه فترة غير كافية للكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين قد يحتاج أي منهم إلى شخصين للمساعدة عند الإخلاء». كذلك لم يتردد البعض في وصف الهلع المخيف الذي انتابهم بمجرد معرفتهم أنهم قد لا يستطيعون الهرب من مساكنهم طلبا للنجاة والسلامة في حال تعرضها للهجوم.

وكانت منظمة هيومان رايتس واتش قد وثقت في العام ٢٠٢٢ تأثير البنية التحتية غير المؤهلة أو غير المتوائمة عبر القطاع في قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على التمتع بحقوق

الإنسان الخاصة بهم على قدم المساواة مع الآخرين. ومما لا شك فيه أن الدمار الراهن (وما تسبب به من التراكم الكثيف للأنقاض)، قد زاد الوضع تفاقما وتدهورا، مما يعني تعذر – إن لم يكن استحالة – فرار الأشخاص ذوي الإعاقة داخل القطاع من مساكنهم إلى أماكن أكثر أمانا. وكانت محطة إن بي سي التلفزيونية الأميركية يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر الماضي (وبعد أيام قليلة على إنذارات الإسرائيليين وأوامرهم بالإخلاء) أذاعت خبرا مفاده أن ميتما يضم ٢٢ طفلا بينهم ١٢ طفلا ذا إعاقة تعذر عليه الإخلاء بسبب ارتفاع مستوى احتياج بعض الأطفال. من المفيد أيضا ذكر ما أوضحه كل من الناشط الحقوقي في مجال الإعاقة بدر مصلح، والمعالجة النفسية ومترجمة لغة الإشارة فداء عمر عن بعض الصعوبات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية في وقت الغارات. ومما قاله مصلح: برزت مشكلة كبيرة حتى قبل نشوب الحرب لجهة الحصول على السماعات وبطارياتها. أما الآن، فهذه المشكلة تعرض للخطر حياة الأشخاص الذين يعتمدون على المعينات السمعية حتى يقدروا على سماع ما يجري حولهم بحيث يمكن لهم حماية أنفسهم.

من الجائز لعمليات قطع الاتصالات الهاتفية وبشبكة الإنترنت أن تتسبب بأذى لا بأس به يتعرض له السكان المدنيون، مما قد يفضي إلى وقوع إصابة أو حتى وفاة محتملة بتأثير منع المدنيين من التواصل مع بعضهم لتناول اعتبارات أمنهم وسلامتهم، ووصولهم إلى المستشفيات ومصادر الغذاء والملاجئ والمآوي. وما يعادل ذلك في الأهمية تعطيل القيود وإعاقتها لقدرة الوكالات والمنظمات الإنسانية على تقويم المعونة وتقديمها إلى السكان المعرضين للخطر. كذلك يحتمل لنقص المعلومات المتعلقة بالأوضاع والشروط والظروف التي يواجهها السكان أن يزيد احتمال التعرض للإصابة والوفاة. ولا يغيب عن البال أن إصدار إسرائيل بتاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ أمرا لجميع سكان شمال قطاع غزة بالإخلاء يشكل تهجيرا قسريا، وهذا النوع من التهجير يعتبر انتهاكا للقانون الإنساني الدولي وجريمة حرب. ويؤثر التهجير القسري على الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة غير متناسبة. وفيما تلقى الأطراف المتحاربة التشجيع على إصدار إنذارات مسبقة فعالة بقصد مساعدة السكان على حماية أنفسهم، فإن أمر مليون شخص بالإخلاء لا يعد إنذارا فعالا، وبخاصة عندما لا يتوافر مكان ينزحون إليه وطريق آمن لبلوغه.

أما إكراه الأشخاص ذوي الإعاقة على إخلاء مساكنهم، فتدبير مثير للقلق والخوف بصورة خاصة، علما أن ليس في مقدور الجميع التقيد بتعليمات سلطات الاحتلال. ويوضح الأشخاص ذوو الإعاقة من شمال غزة أنهم شعروا بأنهم كانوا مجبرين على إخلاء مساكنهم أو مآويهم المؤقتة دون إعارة أدنى انتباه لإعاقاتهم.

النقص في الأدوية والعلاجات

لقد أوجد منع إسرائيل لدخول المعدات والإمدادات الطبية والأدوية إلى غزة حالات نقص

خطرة في هذه الضروريات. وعمل القصف مع العمليات العسكرية على زيادة الصعوبة التي يواجهها الناس في الحصول على أدويتهم وأجهزتهم الطبية العلاجية الطابع. بعد أقل من ثلاثة أسابيع على بداية العدوان، أعلنت وكالة الأنروا أن مخزوناتها من التجهيزات الطبية والأدوية تستنفد بسرعة وتنقص بصورة هامة بل وخطرة.

في الوقت نفسه، أفاد مكتب مفوض الشؤون الإنسانية بأن شدة الازدحام في مراكز اللجوء المئة والخمسين التي صممتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الأنروا، وتتولى رعايتها حتى اليوم. هذا ما يشكل هاجسا متناميا ومقلقا، حيث تجاوز المعدل الوسطي لمجموع اللاجئين في كل من هذه المراكز في الأسابيع السبعة الأولى، مما جعل نسبته تناهز ٢,٥ ضعفي طاقته الاستيعابية المتوقعة عند تصميمه. كما يذكر المكتب أن الملاجئ والمآوي ليست مجهزة لتلبية احتياجات المهجرين والنازحين ذوي الإعاقة الذين يشكلون نسبة ١٥٪ من مجموع السكان النازحين.

أما وزارة الصحة الفلسطينية، فَأبلغت عن حالات وبائية متنامية في وقت حذرت منظمة أطباء بلا حدود من تسبب حالات الازدحام والظروف والشروط الصحية الرديئة وحالات الازدحام في المخيمات المؤقتة والمترافقة مع النقص في فرص الحصول على المياه النظيفة. تعمل جميع هذه الظروف على ارتفاع خطر الأمراض المحمولة أو المنقولة بالماء. بدورهم، يعلن الأشخاص ذوو الإعاقة الذين نزحوا إلى المستشفيات والمدارس والمخيمات المؤقتة أنهم يعانون من أوضاع الازدحام الشديد والأحوال المريعة، والنقص في الوصول إلى الخدمات الأساسية وفي قابلية الحصول عليها. وفي إطار حصارها الشامل، قررت السلطات الإسرائيلية يوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ قطع جميع إمدادات المياه التي يُزوَّد بها قطاع غزة. من ناحيتهم، أوضح الأشخاص ذوو الإعاقة حقيقة تمتعهم بفرص ضئيلة للوصول إلى مياه الشرب النظيفة والحصول عليها، بينما ذكر عدد لا بأس به منهم أن لا خيار أمامه سوى الحصول على المياه من الآبار الأرتوازية. وقد سبق لمكتب مفوض الشؤون الإنسانية أن حذر من أن مجمل المياه الأرضية أو المستخرجة من آبار أرتوازية في طول القطاع وعرضه «ليست مناسبة للاستهلاك البشري». مع ذلك، ليس مستبعدا أن يتعذر الحصول على المياه الأرضية نتيجة النقص في إمدادات الكهرباء اللازمة لضخها.

جدير بالذكر أن ٨٠٪ من مجموع سكان قطاع غزة كانوا قبل ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ يعتمدون على المعونة الإنسانية، وقد وجد الكثيرون صعوبة في الحصول على ما يكفي من الطعام. وبتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر اعتبر برنامج الغذاء العالمي الأوضاع داخل غزة «كارثية» مع «اشتداد الحاجة الماسة» إلى الطعام. كذلك أوضح جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين جرت مقابلتهم من قبل هيومان رايتس واتش، أنهم يواجهون صعوبات غير قليلة في تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية، معلنين أن إعاقاتهم تؤثر في قدرتهم على تأمين الطعام لأنفسهم ولعائلاتهم. من ذلك أن أبا شاكر وعائلته كانوا قبل ٧ تشرين الأول/

أكتوبر يعتمدون على المعونة الغذائية من وكالة الأنروا. بعد أقل من شهرين على اندلاع القتال وفرض الحصار المطبق على غزة، أوضح الرجل أنه يبذل كل ما في طاقته من جهد من أجل شراء المأكولات. وهو يشرح الأمر قائلا: «في العادة، يذهب أحد أفراد الأسرة التي ربها من الأشخاص ذوي الإعاقة إلى السوق ويحصل على ما تحتاج إليه العائلة. ولكن، وحيث أنني الوالد ولا أريد أن أعرض أحدا من أفراد أسرتي للخطر، أذهب بنفسي على الرغم من إعاقتي وأبتاع جميع الضروريات». كما أكد الرجل أن الحصول على الطعام يزداد صعوبة كل يوم: «لقد تعرضت المخابز للقصف أو فرغ منها الدقيق. نحن في أسرتي يبلغ مجموعنا ١١ شخصا. اليوم، سُمح لي بالحصول على خمس وعشرين رغيف من الخبز العادي، وهذا غير كافٍ. أضف أن ما لدي من مال كاد ينفد».

من جهته، يشير ناشط حركة الإعاقة، مصلح، إلى عدم وجود غذاء للأطفال أو للبالغين ذوي الإعاقة الذين تمس بهم الحاجة إلى غذاء خاص. أما مكتب مفوض الشؤون الإنسانية، فيذكر أن المواد الغذائية، الموزعة بعد السماح بوصول شاحنات قليلة، لا تستوفي أو تلبي احتياجات الأشخاص الذين يعانون صعوبات في البلع، الأمر الذي قد يترك تأثيرا في الأشخاص ذوي الإعاقات والحالات المرضية والاحتياجات الطبية شديدة التنوع. وفي ما يتعلق بإمكانية دخول دورات المياه واستعمالها، أعلن جميع الأشخاص ذوي الإعاقة الذين اضطروا للنزوح أن من المتعذر عليهم دخول هذه المراحيض في المدارس والمستشفيات وغيرها من المآوي ومراكز اللجوء. يقول سميح المصري معلقا على الأمر: «ليس المستشفى الذي لجأنا إليه معدا للأشخاص ذوي الإعاقة. وليست دورات المياه مبنية لتسمح بدخول مستعملي الكراسي المتنقلة إليها. فاستعمال دورة المياه وضع غاية في الصعوبة بالنسبة إلي». بدوره يوضح مصلح أن معظم دورات المياه في المستشفيات ومدارس وكالة الأنروا تتطلب من مستعمليها قضاء حاجاتهم وهم في وضعية القرفصاء، مما يجعلها غير مؤهلة، أو غير متوائمة، يتعذر على الأشخاص ذوي الإعاقة ارتيادها واستعمالها».

أما الدكتور مصطفى، فيعلن أن والدته البالغة من العمر ٧٥ عاما تجد نفسها في وضع بالغ الصعوبة إذ يتعذر عليها دخول دورة المياه غير المتوائمة أو غير المؤهلة في المستشفى حيث تقيم كلاجئة. كما يذكر أنه يستحيل عليه شخصيا الحصول على حفاضات السلس اللازمة لوالدته، علما أن المستشفى من ناحيته قد فرغ من لفافات ورق الحمام، ويستطرد قائلا: «من الصعوبة بمكان الحفاظ على النظافة الشخصية. فأنا شخصيا لم يتسن لي الاستحمام ولو لمرة واحدة منذ نشوب الحرب. كذلك هو الوضع بالنسبة إلى والدتي، وإلى جميع أفراد العائلة».

بدورها، تشدد زهراء المدهون على أن دخول دورات المياه واستعمالها يشكل أكبر مشكلة عندها، ولا سيما أن ليس في حوزتها عربة متنقلة أو جهاز مشي (ووكر)، وتقول: «إنني أحبو على الأرض حتى أبلغ الحمام وأدخله». كما ردد الجميع أنه يصعب عليهم الحصول على أدوات النظافة من صابون أو ورق حمام، وأنهم يخشون من تفشي الأمراض.

التأثير في الصحة العقلية

أعلن مكتب مفوض الشؤون الإنسانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ أن حوالى ثلث سكان قطاع غزة بحاجة إلى الخدمات النفسية الاجتماعية الناتجة من ازدياد الضغط أو الاكتئاب النفسي وحالات الصحة العقلية. وقبل ذلك، أوضحت منظمة هيومان رايتس واتش في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠ عن معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة من الإرهاق أو الضغط النفسي الشديد بتأثير الحصار الإسرائيلي وما يسفر عنه من تجارب صادمة ، بما في ذلك العجز عن أو عدم القدرة على الهرب والمخاوف من التعرض مستقبلا لهجوم أو لاجتياح. ولا شك أن القصف والحصار الحاليين قد فاقما بشكل ملحوظ التأثيرات السلبية على الصحة العقلية للمدنيين في القطاع، بمن فيهم الأطفال الذين يعانون وطأة الصدمات العنيفة. من ناحيته، يعلن أبو شاكر أن ابنته البالغة من العمر ثمانية أعوام تغيرت ولم تعد هي نفسها بعد أن تعرضت لإصابة من جراء غارة جوية، ويتابع شرحه قائلا: «كلما سمعنا صفير صاروخ أو قنبلة وأزيزها، تحاول صغرى أولادي إقفال أذنيها بوضع يديها عليهما حتى لا تسمع. لديها رد فعل عاطفي. ونحن البالغون نشعر بارتباك شديد، ولا ندري كيف نتعامل مع كل ما يجري من حولنا».

كذلك يصف الخبراء الصحيون تأثير الحصار وعمليات القصف الجوي والبري وحتى البحري على الأشخاص ذوي الإعاقة. تعمل عالمة النفس فداء عمر في مدرسة خان يونس الابتدائية للبنات الواقعة في الشطر الجنوبي من القطاع، علما أن هذه المدرسة تستضيف ثلاثة آلاف أسرة نازحة أو لاجئة تقيم فيها. وهي تشرح حقيقة الوضع بالقول: «ما أراه هو مقادير كبيرة وكثيرة من الخوف، مع الكثير والكثير من الحزن والصدمات وخيبات الأمل. فنحن نموت كل يوم دون أن يتغير شيء. عندما أتواجد في المدرسة، أرى الكثير من الناس يبكون. كذلك توقف عدد كبير من الأطفال والبالغين عن الكلام ويتعذر عليك تسجيل أي رد فعل منهم. كما تظهر ردود فعل كبيرة وكثيرة على أي نوع من الأصوات، وبخاصة في حال الأطفال الذين يحاولون تغطية آذانهم حتى لا يسمعوا أصوات القصف. وفي حال كان الطفل أو البالغ ذو إعاقة، يبدو الأمر أشد قسوة وصعوبة بالنسبة إليهم، ولا سيما في حال لأشخاص الذين لا يسمعون». وتذكر المعالجة والمترجمة عمر أن الكثير من ذوي الإعاقة السمعية فروا من مساكنهم دون سماعاتهم ولذلك يتعذر عليهم التواصل مع آلاف الأشخاص الآخرين الذين يلجأون معهم إلى المدرسة غير المألوفة وشديدة الازدحام. يمكن هنا الاستعانة بتصريح نسرين ابنة الأربعين عاما، وهي من الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، لجأت إلى المدرسة التي تعمل فيها المعالجة عمر. وتذكر نسرين: «قصف مسكني فقتل الكثير من الأطفال، وباتت عائلتي بلا مأوى، بينما لا أعرف شيئا عن أصدقائي، علما أن سماعتي ليست معي. لذا يتعذر علي التواصل ولا أعلم حتى ما الذي يمكن لي التحدث عنه».

كما تستطرد عمر موضحة: «كذلك توجب على الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية الفرار من مساكنهم دون كراسيهم المتنقلة أو أجهزتهم للمشي. بالنسبة إلى المدرسة، لم تبنَ لكي تستوعب دخول مستعملي الكراسي المتنقلة إليها... وهذا ما يولِّد الكثير من العواطف والانفعالات المختلفة بخصوص كيفية المضي قدما في تدبير شؤونهم الحياتية اليومية». وهي تصف التدابير التي تتخذها من أجل توفير عدد من الأشخاص ببعض الدعم والمعونة، وتردد قائلة:

«في حين تراودني شخصيا مشاعر وانفعالات خاصة، أجدني أبذل قصارى جهدي من أجل مساندة الأشخاص هنالك ودعمهم. على سبيل المثال، أحمل جهاز الإم بي ٣، إلى المدرسة (التي تحولت مركز لجوء) وأديره حتى يبث بعض من الموسيقى بهدف تغيير ما يجول في أفكارهم وما يخطر لهم، وذلك بهدف إيقافهم فقط عن التفكير في الحرب. كذلك أحاول بكل ما في وسعي تنظيم جلسات رسم على أمل أن يساعد ذلك في تغيير المزاج العام والخاص. كذلك هي الحال مع الكتابة وسرد الحكايات والقصص أيضا».

المصادر

Gaza Crisis | Catastrophic impacts on persons with disabilities | Humanity & Inclusion US. 3, November, 2023. Revisited on 18, June, 2024.

Gaza: Israeli Attacks, Blockade Devastating for People with Disabilities. Human Rights Watch.14, February, 2024. Revisited on 18, June, 2024.

Palestine: Impact of the Conflict on Persons with Disabilities in the Gaza Strip. ACLED accessed on 2024/04/14 Revisited on 19, June, 2024.

أوكرانيا: تأثير الحرب على الأطفال ذوي الإعاقة

يعتبر الأطفال ذوو الإعاقة من أشد الفئات والمجموعات تأثرا بالحرب في أكرانيا، وذلك على غرار ما هو الوضع في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية الأخرى. فمنذ اللحظات الأولى لاندلاع هذه الحرب الطاحنة تركت معاركها وأضرارها أثرا مدمرا على الأسر والعائلات وعافية كل طفل وخيره وراحته. لقد صار إلى اقتلاع الأطفال من منازلهم، وصار أيضا إلى فصلهم عن المعتنين بهم والمشرفين الأساسيين على رعايتهم بينما باتوا عرضة للحرب وأضرارها الجسيمة وآثارها المتنوعة بصورة مباشرة. وقد تعرضوا للاهتزاز والأذى الجسماني والذهني والنفسي نتيجة أصوات انفجار القذائف والصواريخ، وزعيق صفارات الإنذار ودويها للتنبيه من الهجمات الصاروخية الكثيفة، والغارات الجوية العنيفة على طول خطوط الجبهات المتعددة. لكن، وكما هي الحال في إعلانات الطوارئ الحربية الأخرى، بدا الأطفال ذوو الإعاقة ضعفاء مكشوفين ومعرضين بصورة خاصة ومتأثرين بوضع العنف والتهجير والتعرض طويل المدى للضغط والإرهاق.

قبل اندلاع الحرب بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢، تمتعت أكرانيا بالمركز الأول في أوروبا لجهة استقبال العدد الأكبر من الأطفال تحت مظلة الرعاية المؤسسية، إذ كان ما يزيد على ٩٠٠٠٠ طفل يعيشون في مؤسسات رعائية إيوائية، بما في ذلك المياتم والمدارس الداخلية ومنشآت الرعاية الأخرى. وقد شكل الأطفال ذوو الإعاقة ما يقرب من نصف هذا المجموع الكبير نسبيا لسكان يناهز عددهم ٤٥ مليونا. واعتبارا من اللحظات الأولى لنشوب الحرب، صار إلى إرجاع عشرات الآلاف من الأطفال من المدارس الداخلية إلى أهاليهم وعائلاتهم، وقد تمت العملية في حال الكثيرين منهم على عجل دون توفير العناية والحماية اللتين يتطلبونهما. كما ظل آلاف آخرون في المؤسسات، أو صار إلى نقلهم إلى مراكز أخرى آمنة نسبيا داخل أكرانيا أو إجلائهم إلى بعض البلدان المجاورة. وتبين أن نقل الأطفال ذوي الإعاقة سالمين آمنين أمر محفوف بالمخاطر الشديدة والصعوبات الجمة، وفي بعض الحالات كان متعذرا بل مستحيلا، علما أن الأطفال ذوي الإعاقة الأكبر سنا تخلفوا في مراكز الرعاية ليمسوا مقدمي الرعاية وعاملين وموظفين في عدد من المؤسسات، التي انشغل عاملوها بتوَلّي الاهتمام بتوفير السلامة والأمان والاحتياجات لأسرهم الخاصة.

لقد وثقت مجموعات المناصرة والمدافعة الدولية هذه الحالات، مبينة مرة أخرى كيف تخفق الرعاية

المؤسسية للأطفال ذوي الإعاقة في تأمين إعمال حقوق الأطفال الأساسية والجوهرية.

إلا أن ذلك لا يعتبر مع الأسف ظاهرة جديدة. فالأطفال ذوو الإعاقة ضمن إطار الحالات

والأوضاع الإنسانية كثيرا ما يظلون متوارين وغير منظورين فيما يتعلق بتقويم احتياجاتهم والاستجابة لها ولمتطلباتهم إن لجهة رعايتهم وإن لجهة حمايتهم، ولكن بالنسبة أيضا إلى تأمين تحصيلهم الدراسي والحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية، وأشكال المساندة والدعم الأخرى.

يعزى نشوء وضع من هذا النوع ولو جزئيا إلى الوصمة وبواعث القلق والمخاوف بخصوص الأمن والسلامة، الأمر الذي يحتمل أن يؤدي إلى تهميش وعزل واستثناء الأسر والعائلات التي تضم بعض الأفراد ذوي الإعاقة من قائمة الاهتمام والاستجابة الإنسانية. عند نشوب الحرب في أكرانيا، لم يصر إلى إدراج الكثير من الأطفال ذوي الإعاقة في خطط الإخلاء والإجلاء، بينما واجه هؤلاء الأطفال أنفسهم عدم قدرة على الوصول إلى الملاجئ والحصول على الخدمات الأساسية والأدوية والغذاء. لكن، وكما ينبغي للوضع أن يكون في حالات الخطر والطوارئ الأخرى، من الحيوي والضروري في هذه الأثناء إعطاء الأولوية لإفادة الأطفال ذوي الإعاقة من الحماية الاجتماعية أو الرعاية الصحية والتخطيط التربوي وتقديم التعليم والمتطلبات الأخرى، مع الاهتمام بتلبية احتياجاتهم الخاصة المحددة لجهة تأهيل البيئة وتوفير إمكانية الوصول بكل أبعادها وأشكال الدعم الإضافي. وكانت منظمة اليونيسيف قد حددت صعوبات وتحديات أساسية في حال أكرانيا منها:

الحماية:

يتعاظم احتمال اختبار الأطفال ذوي الإعاقة، ولا سيما البنات بينهم، العنف وسوء المعاملة والإهمال أكثر بكثير من الأطفال غير ذوي الإعاقة. وكانت هذه المخاطر قد تضخمت كثيرا في خلال الحرب في أكرانيا، حيث صار إلى فصل الكثيرين من الأطفال ذوي الإعاقة عن شبكات دعمهم المألوفة والمعتادة. فالأطفال ذوو الإعاقة يتعرضون لخطر أكبر لأن يكونوا في عداد الإصابات والضحايا من المدنيين نتيجة مجابهتهم تحديات هائلة على صعيد إيجاد الأمان والسلامة بفعل عدم تأهيل الملاجئ والمآوي ووسائل النقل بحيث يتمكن ذوو الإعاقة من استعمالها. كذلك قد يواجهون الحواجز والموانع لجهة الحصول على معلومات منقذة للحياة والأرواح، بما في ذلك المعلومات عن عمليات الإخلاء والمعونة الإنسانية، علاوة على علامات التنبيه والإنذار كإطلاق صفارات الخطر المنبهة إلى قرب حدوث غارات جوية.

مع اختبار الأطفال ذوي الإعاقة في الوقت الحاضر داخل المؤسسات الآثار غير الإيجابية، بما في ذلك الأوضاع المعيشية الرديئة وفرط الازدحام في المنشآت والمرافق والنقص في العناية والرعاية بفعل قلة أعداد العاملين والنقص أيضا في إمدادات الدواء والغذاء ومواد النظافة الشخصية الأساسية. أما الأطفال ذوو الإعاقات الشديدة الذين تشتد بهم الحاجة كثيرا إلى الدعم والمساندة، فلا يحصلون على الانتباه والدعم الفرديين اللذين يتطلبونهما.

النازحون:

تعرض حوالى ثلثي الأطفال في أكرانيا للنزوح منذ اندلاع الحرب وذلك مع استمرار الناس في الهرب من منازلهم ولا سيما إذا كانت بلداتهم قريبة من أو على خطوط القتال التي تتغير تراجعا أو تقدما لهذا الجانب أو ذاك. يتميز حوالى واحد من كل خمسة نازحين داخل أكرانيا بأنه من ذوي الإعاقة أو التأخر النمائي. وقد صار إلى فصل البالغين والأطفال ذوي الإعاقة عن شبكات الدعم والمساندة وخدماتها. في هذه الأثناء، يتضح للمراقبين أن مخيمات ومواقع اللجوء المقامة أخيرا تتميز بخدمات متاحة أو مؤهلة سهلة الارتياد ودامجة محدودة. من ناحية أخرى، صار إلى نقل الكثير من الأطفال ذوي الإعاقة الملتحقين بمؤسسات الرعاية القائمة في شرق أكرانيا إلى مراكز عاملة في غرب البلاد، وذلك دون تزويدهم بأي مستندات ووثائق بينما يفتقرون إلى التتبع والمراجعة.

الإخلاء:

غالبا ما تواجه العائلات التي تضم أفرادا ذوي إعاقة صعوبة في الإخلاء تلقائيا أو بأنفسهم، وذلك نتيجة العوائق والحواجز أمام حصولهم على المعلومات عن عمليات الإجلاء، ومحدودية تأهيل الطرقات ووسائل النقل المتاحة التي يسهل ارتيادها، عدا النقص في المعينات والأجهزة التعويضية. علاوة على ذلك قد يجد الأطفال ذوو الإعاقة الذين تمس بهم كثيرا الحاجة إلى الدعم والمساندة أنفسهم يتعرضون لخطر معين خاص، يتهدد صحتهم وعافيتهم، مما يكبدهم أكلافا إضافية.

اللاجئون: أما الأسر والعائلات التي لديها أطفال ذوو إعاقة، فتجد نفسها عرضة لخطر أكبر للفصل بين أفرادها نتيجة لعمليات إعادة التوزيع والتموضع وكذلك عمليات الإخلاء. فالمنظومات القطرية في البلدان المستضيفة للّاجئين تعاني من فرط التمدد، الأمر الذي يؤثر سلبا في توافر الخدمات المتخصصة المقدمة للّاجئين ذوي الإعاقة وجودتها ونوعيتها، وذلك إلى جانب الحد من فرص الالتحاق بالمدارس وممارسة بعض الأنشطة الأخرى.

الواضح أن الحكومة وشركاءها على وعي ودراية بهذه الثغرات الهامة، علما أنها تعمل من أجل التصدي لحاجات الأطفال ذوي الإعاقة وأسرهم الملحة. وفي حزيران/يونيو ٢٠٢٢ أعلنت منظمة اليونيسيف (صندوق الأمم المتحدة للطفولة)، وهي تعمل من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للأطفال ذوي الإعاقة وعائلاتهم أو أهاليهم، عن عملها مع الشركاء بهدف رفع مستوى جهودها الإنسانية للتجاوب مع الاحتياجات المتنامية للنازحين واللاجئين عبر مناطق البلاد المختلفة وفي البلدان المجاورة، بمن فيهم البالغون والأطفال ذوو الإعاقة. كذلك تعطي اليونيسيف الأولوية لأنشطة المدافعة والمناصرة الهادفة إلى تعزيز الأمن ومنع الانتهاكات بحق الأطفال، بمن فيهم ذوي الإعاقة. واعتبارا من الشهر الثاني للحرب التي تدور رحاها في مناطق مختلفة من أكرانيا منذ حوالى ٢٩ شهرا، تعمل اليونيسيف من أجل

مساندة الحكومة ودعمها في العمل على إيجاد بيئة يجوز للأطفال ذوي الإعاقة الحصول فيها على العناية والحماية المناسبتين، والدعم لعمليات إعادة وحدة الأسر والعائلات.

حماية الطفولة والأطفال: توفر الفرق الجوالة أو المتنقلة العناية النفسية الاجتماعية للأطفال والمعتنين أو مقدمي الرعاية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وتوفير الدعم لإدارة الحالات الخاصة بأشد الأسر انكشافا وتعرضا أو ضعفا التي لديها أطفال. يشتمل ذلك على حالات العنف القائم على الجندر أو النوع الاجتماعي، والأطفال غير المدعومين أو المفصولين والدعم لإعادة توحيد شمل العائلات.

توفر فرق حماية الأطفال المتجولة الرعاية النفسية الاجتماعية للأطفال والمعتنين بهم في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة داخل أكرانيا، مع توفير الدعم لإدارة الحالات الخاصة بالعائلات والأسر الأشد انكشافا وضعفا التي لديها أطفال. يشمل ذلك حالات العنف القائم أو المبني على الجندر أو النوع الاجتماعي، والأطفال المفصولين أو غير المصحوبيين بأهاليهم، والعائلات النازحة شديدة الانكشاف والضعف التي لديها أطفال.

من جهتها، توفر اليونيسيف بالتعاون مع الحكومة الدعم لمسعى وطني من أجل ضمان حصول كل طفل ملتحق حاليا بإحدى المؤسسات أو تم إرجاعه إلى أسرته الدعم لإدارة الحالة، بما في ذلك التدخلات المنقذة للحياة والدعم للحصول على الخدمات الأساسية والمتخصصة. ويصار إلى تطويع وتشغيل فرق متفرغة ومكرسة من اختصاصيي الإعاقة وحماية الأطفال حتى تتولى تقويم احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة، الذين يشكلون ما يقرب من ٥٠٪ من الأطفال الذين كانوا يلتحقون بالمؤسسات عبر أكرانيا قبل نشوب الحرب، وذلك من أجل ضمان إحالتهم بطريقة مناسبة وصحيحة للحصول على ما يحتاجون إليه من مساندة ودعم.

توفير الدعم للشركاء المحليين الذين يتخصصون في تقديم الخدمات للأطفال ذوي الإعاقة لتقديم خدمات التأهيل والتكنولوجيا المعينة والإمدادات الدامجة ، والمواد والأدوات الحيوية للحفاظ على النظافة الشخصية والمواد غير الغذائية للأطفال ذوي الإعاقة ورعاتهم والمعتنين بهم.

على أن معونة اليونيسيف في البلدان المجاورة، تشمل:

- العمل مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والشركاء لتفعيل محاور النقطة الزرقاء. تؤمن النقاط الزرقاء معلومات أساسية حيوية للأسر المسافرة، وتساعد في تحديد هوية الأطفال الوحيدين غير المصحوبين بمرافق والمفصولين عن عائلاتهم وأهاليهم، وضمان حمايتهم.
- المساحات الآمنة المعدة لاستقبال الأطفال والنساء.

- ضمان تحديد هوية الأطفال ذوي الإعاقة وتسجيلهم ، ودعم حصولهم على الخدمات القائمة على، أو المقدمة في، المجتمع، بما في ذلك التدخلات الباكرة والتأهيل والمعالجة الملائمة.
- دعم الحكومة في استيعاب الأطفال الإضافيين واستقبالهم في المدارس، بما في ذلك توفير الدعم للأطفال ذوي الإعاقة.
- توسيع نطاق الخدمات لما قبل المدرسة المقدمة للأطفال اللاجئين،، بمن فيهم الأطفال ذوي الإعاقة، إلى جانب توفير المساندة والدعم لراحة الأهل وعافيتهم، وبناء القدرات وتنميتها في أوساط القوى العاملة على رعاية الأطفال في سن صغيرة.
- إقامة مرافق صحية متنقلة في مناطق المعابر الحدودية، بما في ذلك تلك التي تؤمن الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة وتلبي احتياجاتهم.
- دعم ترتيبات الرعاية البديلة وخيارات الرعاية عائلية القاعدة الحساسة تجاه الإعاقة حيثما كان ذلك مناسبا.
- العمل مع السلطات المحلية والبلدية المعتنية بالأطفال اللاجئين ذوي الإعاقة عن طريق دعم الحصول على وإكمال الخدمات في مجالات الصحة ، والغذاء، والمياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية، وعمليات تحويل النقد متعددة الأغراض بحيث تتم تلبية الاحتياجات الأساسية جميعها مع التقيد في الوقت نفسه بمبادئ عدم التمييز في الوصول إلى الخدمات والحماية والحصول عليها.
- رسم خارطة للمدى البعيد تبين طاقات الخدمات القطرية وقدراتها مع إعطاء الأولوية للعمل للتصدي للفجوات فيها على صعيد تقديم الخدمات.

المصادر

Ukraine war response: Children with disabilities | UNICEF. 10, June, 2022, Revisited 20, June, 2024.

السودان: الضحايا ذوو الإعاقة غير منظورين في النزاع الدامي

يسفر النزاع الناشب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة مع الفريقين عن أعداد كبيرة من الإصابات وحالات الإعاقة في أوساط المدنيين نتيجة الهجمات المتعمدة والعشوائية. وليس مستغربا أن تعتبر جهات محلية مستقلة ودولية مراقبة أن جميع الأطراف في النزاع قد ارتكبوا انتهاكات خطرة لِقانون حقوق الإنسان الدولي ومخالفات للقانون الإنساني الدولي، الأمر الذي يشكل انتهاكا صارخا ومؤلما لأحكام المادة ١١ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد فقد الكثير من المصابين سمعهم أو بصرهم أو واحدا أو أكثر من أطرافهم، وباتوا من ذوي الإعاقة. كما تعرضت النساء والفتيات للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. والمؤسف أن يظل عدم المحاسبة بل والعفو يشمل جميع التعديات والانتهاكات ذات الصلة بتطور النزاع. كما صار إلى تهجير ملايين السودانيين، بينما أجبر ١,٤ مليون مواطن على الهرب للإقامة في البلدان المجاورة حيث يعيشون في أوضاع غير مريحة أبدا.

بعد أشهر من التشنجات والتوترات بين فريقي القوات المسلحة السودانية بقيادة الفريق عبد الفتاح البرهان وقوات التدخل السريع شبه النظامية بقيادة اللواء محمد حمدان دغلو (المعروف بحميدتي) بشأن الإصلاحات في صفوف القوى الأمنية، نشبت اشتباكات عنيفة في العاصمة، الخرطوم. وسرعان ما امتدت المعارك إلى مناطق أخرى بينها ولاية دارفور في غرب البلاد وولاية شمال كردوفان في وسطها. وكانت الإصلاحات في القوى الأمنية طرحت في اقتراح يشكل جزءا من المفاوضات لتشكيل حكومة انتقالية جديدة. وعلى الرغم من إعلانات واتفاقات وقف النار المتكررة، احتدم القتال. وتفيد الأمم المتحدة أن ما مجموعه ١٢٠٠٠ قد قتلوا في خلال أشهر نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٢٣ الماضي. إلا أن القتال لم يتوقف للأسف مع بداية العام ٢٠٢٤ الحالي، لكن وسائل الإعلام العربية والأجنبية أخذت، منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، تعير معظم مساحات الأخبار فيها للعدوان الإسرائيلي المتناهي الشراسة على قطاع غزة. وثمة تطورات مقلقة يتعرض لها المدنيون السودانيون، ولا سيما الأشخاص ذوو الإعاقة والمتقدمون في السن والنساء والمرضى، الذين يختبرون بصورة الكثير من المتاعب والتعديات والإساءات.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ أفادت التقارير عن تعرض على الأقل ١٥ مليون مواطن (٣١٪ من مجموع السكان) لانعدام الأمن الغذائي في بلاد تعتبر سلة غلال العالم العربي. وانعدام الأمن الغذائي يهدد بزيادة أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة أو أولئك المحتمل أن يبيتوا ذوي إعاقة، وبخاصة في صفوف الأطفال والمراهقين الذين يتعرضون لسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي مع والديهم وحتى أجدادهم في نسبة لا بأس بها من الحالات.

تنذر هذه الحالات للأسف بترقق العظام وضعف العضلات وضمورها، وفقدان بعض أنواع الفيتامينات والبروتينات المساعدة في الحفاظ على قوة الإبصار، أو تقي أعصاب السمع من الضعف أو ربما التلف، وذلك بتفاعل العوامل الوراثية والبيئية والغذائية. مع ذلك، لا يبدو موضوع الإعاقة أمرا يثير الاهتمام اللازم والكافي أو المناسب لمكافحته من جهة، أو للتفكير في ضرورة إعمال حقوق هذه المجموعة غير الصغيرة وحمايتها في ظل الظروف غير المستقرة كالتي يعيشها السودان حاليا من جهة ثانية. وما يؤسف له أيضا تكبد الناس خسائر إضافية ناتجة من جرّاء تعرض بيوتهم أو محالهم أو مراكز عملهم للسرقة إذا لم تخربها قذائف المدافع والدبابات ورصاص المدافع الرشاشة الثقيلة، أو يخسروا فرص تصريف منتجاتهم في الأسواق المحلية أو تصديرها إلى الخارج حيث تمس إليها الحاجة.

انهمك المقاتلون، الذين هم بغالبيتهم في أكثر الأحيان من قوات التدخل السريع، في أعمال سلب ونهب واسعة النطاق طالت المنازل والشركات التجارية والصناعية والمؤسسات الحكومية والعامة، بما في ذلك المستشفيات ومستودعات المنظمات الإنسانية والبنوك التجارية في الخرطوم وإقليم دارفور. أما النزاع في ولاية دارفور الذي يرقى إلى عشرين عاما ويزيد،فواصل التسبب بمعاناة شديدة وهائلة في المقاطعة الشاسعة الغنية بثروتها الحيوانية، والتي تتعدد المجموعات أو المليشيات المسلحة (التي اشتهرت بينها حركة الجانجويد قبل ثورة ٢٠١٩ التي أطاحت نظام البشير) التي طالما تحدثت الأخبار عن ارتكاب أفرادها الفظائع بحق المدنيين.

المحزن وقوع المدنيين فريسة أو رهينة الإقامة في أماكن تقع بين نيران المتصارعين، الذين كثيرا ما استخدموا الأسلحة ذات الانفجارات واسعة النطاق، وشنوا الهجمات المتبادلة المتكررة انطلاقا من الأحياء المزدحمة سكانيا. نتيجة لذلك، سقط الكثيرون صرعى داخل منازلهم أو في أثناء بحثهم يائسين عن الطعام والضروريات الأخرى. وقتل آخرون أو أصيبوا بينما كانوا يفرون هاربين من دائرة العنف، وفي الأماكن شبه الآمنة التي قصدوها طلبا للأمن والسلامة. وكان من الصعب في معظم الحالات تحديد الجانب المطلق للذخيرة المتسببة بمقتل أو إصابة المدنيين. وقد سقط عشرات القتلى ومئات الجرحى من المدنيين حتى عندما كانوا مقيمين في منازلهم أو مختبئين في بعض المباني الكبيرة احتماءا من الرصاص الطائش، الذي لم يوفر أي مكان. على أن قسما لا بأس به من المدنيين أصيبوا أو قتلوا في هجمات مركزة هادفة في أنحاء كثيرة من البلاد منها العاصمة الخرطوم، ولكن بصورة خاصة ولاية غرب دارفور. وفي حين ارتكبت قوات التدخل السريع الكثير من الاعتداءات على المدنيين في الخرطوم، وجدناها بالتعاون مع المليشيات المتحالفة معها تهاجم بيوت المدنيين وتجمعاتهم في الملاجئ في غرب دارفور أيضا. وقد نجم عن هذا النوع من الاعتداءات تعرض أعداد لا بأس بها من المواطنين لإعاقات جسدية أو حسية.

النساء ذوات الإعاقة ضحايا صامتة ومجهولة

عانت عشرات النساء والفتيات، ممن لم يتجاوز عمر بعضهن ١٢ عاما، من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بما في ذلك عمليات الاغتصاب من قبل المقاتلين في صفوف الفريقين المتقاتلين، ولكن بصورة رئيسية من قبل عناصر قوات التدخل السريع والمليشيات المتحالفة معها. كانت غالبية الناجيات من السودانيات، ولو أن عددا آخرا يضم إناثا من حاملات جنسيات بلدان أجنبية. لقد صار إلى اختطافهن أو خضعن للعنف الجنسي في مساكنهن، أو حين كن يخرجن بحثا عن الطعام أو الضروريات الأخرى. في إحدى الحالات، اختطف عناصر قوات التدخل السريع مجموعة من ٢٤ امرأة وفتاة، وأخذوهن إلى أحد الفنادق في مدينة نيالا في دارفور، حيث أجبرن على الإقامة في أوضاع أشبه بالعبودية الجنسية لأيام عدة، حين جرى اغتصابهن من قبل عناصر قوات التدخل السريع. في حادثة أخرى، يوم ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٣، اختطف ثلاثة رجال في ملابس مدنية امرأة في الخامسة والعشرين من عمرها وأدخلوها إلى مبنى السجل المدني في مدينة الجنينة الدارفورية، حيث قاموا باغتصابها مداورة.

ليس لدى الكثير من الناجيات من حوادث الخطف والاغتصاب سبيل للحصول على الدعم الطبي والنفسي الاجتماعي، وذلك بسبب قلة خدمات الحماية وإعادة التأهيل وتنظيم المعيشة. لقد تعرض الكثير من المنشآت الصحية للتخريب والنهب في النزاع، كما فر الكثير من العناصر الطبية من دائرة العنف. أما العناية الحساسة لزمن ما بعد الاغتصاب، فمحدودة أو غير موجودة أصلا. لذا شعرت الناجيات بالعجز أو بالخوف الشديد إزاء الإفادة عن الهجمات أو طلب العناية الطبية. أضف أن شبكات الاتصال اتسمت بالضعف أو تعرضت للقطع في بعض المناطق، وقيد النزاع الحركة كثيرا وبصرامة. نتيجة غياب خدمات التأهيل وضعف الخدمات الصحية، لا تقتصر الشكوى على النساء والفتيات المعرضات للعنف فقط، وإنما هي لسان حال الأشخاص ذوي الإعاقة أيضا. فهم يتعرضون للتعنيف ويصعب عليهم التحرك بسهولة في مناطق القتال، أو النزوح إلى مناطق أخرى. ولعل النساء والفتيات ذوات الإعاقة يتعرضن لخطر أشد ويواجهن صعوبات أكبر، إذ إنهن ضحايا شتى أنواع العنف والاعتداء، اللواتي لا يريد أحد سماع صوتهن أو إنصافهن نتيجة التمييز المزدوج ضدهن. إذا خشيت النساء غير ذوات الإعاقة رفع الصوت بالشكوى، فإن خوف نظيراتهن ذوات الإعاقة أشد وأقوى كثيرا، مما يجعلهن ضحايا صامتة ومجهولة بل ومنسية.

كذلك وقعت المؤسسات التي توفر للأشخاص ذوي الإعاقة بعض الخدمات كمعاهد النور للمكفوفين للتخريب والنهب، واضطر الملتحقون منهم بها إلى مغادرتها. ويندرج في صفوف النازحين عدد لا بأس به من الأشخاص ذوي الإعاقة، لكن التقارير من المنظمات الإنسانية لا تشير إليهم بصورة خاصة، الأمر الذي يثير الاستغراب أو يدل على أن المعونة المقدمة للنازحين لا تشتمل على أي معينات أو أدوات خاصة باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة كالعكازات، أو السماعات أو عصي المكفوفين أو الكراسي المتنقلة أو غيرها.

النازحون المهملون

كان النزاع مدمرا بالنسبة إلى المدنيين وبخاصة مع مواصلة التدهور في الأوضاع الأمنية والمعيشية. وقد اضطر ٥,٨ ملايين إلى النزوح اعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠٢٣ وحتى مطلع أيار/مايو ٢٠٢٤، الأمر الذي جعل من السودان المسرح الأكبر لعمليات النزوح في العالم هذه الأيام. وكان ٤,٥ ملايين من النازحين قد بدلوا أماكن إقامتهم في خلال أقل من سبعة أشهر (منذ منتصف نيسان/أبريل ونهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣)، حسب البيانات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة.

في عداد النازحين بعض اللاجئين من البلدان الأخرى، وبخاصة إثيوبيا وإريتريا وجنوب السودان، علما أن هؤلاء كانوا قد لجأوا إلى السودان. وفي عداد النازحين نسبة لا تقل عن ١٠-١٥٪ أشخاص ذوو إعاقة لم تتركهم عائلاتهم حيث كانت في الأصل. مع ذلك، ليس مستبعدا أن تقل النسبة عن ١٠٪، إذ يرى العديد من الناشطين السودانيين والأجانب أن الأحوال الأمنية وشح الوقود في مناطق عدة من البلاد قد يزيد كثيرا من صعوبة انتقال الأشخاص اذوي الإعاقة مع أهاليهم أو أقاربهم أو جيرانهم. فالأزمة الإنسانية التي تجابه النازحين اشتدت وتفاقمت بفعل حالات النقص الحاد في الغذاءو والماء والأدوية والوقود.

كذلك ارتفعت أسعار المواد الأساسية بصورة مثيرة بفعل تقطع طرقات التجارة ومحدودية القدرة على شرائها نتيجة الأسعار شديدة الارتفاع التي يتعذر على الكثيرين تحملها ودفعها. واعتبارا من ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٣ هرب ما مجموعه ١,٤ مليونا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد ومصر وإثيوبيا وجنوب السودان، حيث يعيشون في ظروف وأحوال مريعة، حسب منظمة العفو الدولية. ويلاحظ عدد من المراقبين غياب أي حديث أو أرقام معلنة عن أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في مجموع النازحين واللاجئين، الذين يجدون صعوبة كبيرة في الانتقال إلى المدن والمناطق السودانية، دعك من السفر إلى خارج بلادهم.

في أي حال، اشتدت صعوبة الأوضاع بالنسبة إلى بعض طالبي اللجوء، عندما صار إلى منع دخولهم إلى البلدان المجاورة حيث كانوا يأملون أن يلجأوا. عرضهم ذلك لخطر العودة إلى الأخطار التي كانوا قد حاولوا جاهدين الفرار والنجاة منها. من ذلك أن السلطات المصرية طلبت إلى جميع المواطنين السودانيين الذين يحاولون اللجوء إليها الحصول على إذن دخول صادرة عن المكاتب القنصلية المصرية في مدينتي وادي حلفا أو بور سودان. على أن تدابير من هذا النوع تزيد كثيرا من صعوبة نجاح الأشخاص ذوي الإعاقة في الهرب إلى خارج أراضي السودان. ليس مستغربا أن يجد الأشخاص المعوقون صعوبة شديدة في التوجه إلى المكاتب العسكرية لاستصدار براءة الذمة الأمنية، أي ما يفيد بأنهم ليسوا متهربين من القيام بالخدمة العسكرية.

يتأكد بذلك تكرارا أمر مؤسف بل ومحزن، ألا وهو أن الأشخاص ذوي الإعاقة السودانيين

هم ضحايا غير منظورة ومنسية للنزاع المسلح الذي يجتاح مختلف أنحاء البلاد. وإذا كان من شيء تمكن المطالبة به، فإنه صرخة نطلقها إلى ضمير المقاتلين وقادتهم من أجل عدم التعرض بالإهانة والتمييز والقمع والاضطهاد للأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى كل المتحاربين أن يتذكروا أن إصاباتهم يحتمل أن تجعل منهم أشخاصا ذوي إعاقة قد يضطرون إلى طلب إعمال حقهم في اختيار مكان إقامتهم، مع تسهيل الشروط التي يفرضونها على المعوقين عندما يتسنى لأحدهم طلب البراءة الأمنية من قيادة القوات المسلحة أو قوات التدخل السريع.

المصادر

Human rights in Sudan Amnesty International. Copyright, 2024.

Overlooked and Unseen:

Defenders of human rights living with disabilities in conflict countries.

DEFENDDEFENDERS
East and Horn of Africa Human Rights Defenders Project 2024

ملف العدد

حقيقة إغاثة الأشخاص ذوي الإعاقة بعد زلزال سوريا وتركيا المدمر

في فجر ٦ شباط/ فبراير ٢٠٢٣ هز زلزال عنيف بقوة ٧،٨ درجات على مقياس رختر ١١ مقاطعة ومحافظة في كل من سوريا وتركيا، وكانت له سلسلة من الهزات الارتدادية التي بلغت ذروتها يوم ٢٠ شباط/فبراير نفسه مع تسجيل زلزال بقوة ٦ درجات على مقياس رختر أيضا. لقد ترددت موجات الاهتزاز الأرضي في مناطق شمال سوريا وجنوب تركيا مثيرة الرعب ومسببة الدمار والموت والإصابات، إذ نجم عن ذلك كله وفاة ما يزيد على ٥٠ ألف مواطن من الدولتين، مع إصابة ما يزيد على مئة ألف آخرين. وشرد الزلزال ما لا يقل عن ٣،٣ ملايين شخص من مساكنهم المتهدمة أو المتضررة على نحو لا يمكن معه السكن فيها، مما اضطر الناس إلى الإقامة في العراء أياما حتى توفرت الخيام وبعض البيوت الجاهزة.

بعد ١٢ أسبوعا على وقوع الزلزال العنيف، أعلنت منظمة العفو الدولية عن تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للإهمال في الاستجابة الإنسانية التي تتضمن عمليات الإنقاذ والإغاثة. وقد سجل المراقبون عيش الأشخاص ذوي الإعاقة في خيام وأكواخ من صفيح غير مؤاتية أو مناسبة. كما تعرضت أحوالهم الصحية، ولا تزال تتعرض، نتيجة النقص في المرافق الصحية (دورات المياه والحمامات) وغياب دعم المختصين. وقد شددت المنظمات الحقوقية على ضرورة استجابة دامجة بصورة مستعجلة وملحة تعتمدها السلطات الحكومية والمنظمات الإنسانية، ولا سيما في تركيا. أما السبب الرئيسي وراء هذه الملاحظات، فيعود إلى أن المنظمات الحقوقية والإنسانية، ربما باستثناء الصليب والهلال الأحمر الدولي، تجنبت لأسباب تتعلق بمواقف الحكومات الغربية من الدولة السورية.

في تقرير بعنوان «نحن جميعا بحاجة إلى الكرامة» أصدرته العفو الدولية في ربيع العام الماضي، ورد ما يلي: «يتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة المقيمون في مخيمات المشردين للإغفال وللإهمال في إطار الاستجابة الإنسانية للكارثة الطبيعية المؤلمة». نتيجة التشرد، عاش الأشخاص ذوو الإعاقة ويعيشون في مخيمات غير مناسبة مع تقويض كراماتهم الشخصية وحقهم في الصحة من خلال استجابة السلطات المحلية والحكومية والمنظمات الإنسانية للكارثة الإنسانية الهائلة. وحسب بيانات منظمة العفو الدولية، زاد عدد الضحايا في تركيا وحدها على ٥٠ الف، وناهز مجموع الجرحى مئة ألف، علما أن الكثير منهم قد خسروا واحدا أو أكثر من أطرافهم وتعرضوا لإصابات أحدثت تغييرا ثابتا ودائما في حياتهم. وأمكن بعد أسابيع قليلة إسكان ٢،٣ مليوني مشرد من أصل ٣،٣ ملايين أو يزيد في مستوطنات من الخيام والحاويات التي تم تعديلها للإقامة فيها. وحسب تقويم مشترك بين الحكومة التركية والأمم المتحدة، يرجح أن يصبح ما لا يقل عن ٧٠٪ من المصابين أشخاصا ذوي إعاقات.

يبدو في جميع الحالات أن المعنيين ينسون أو يتناسون أن «مقاربة «الجميع يناسبهم مقياس واحد»عند تهيئة ترتيبات الإيواء الطارئة، التي تستثني متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم للعيش بكرامة. وقد صرح نائب مدير دائرة الأبحاث في برنامج الاستجابة للأزمات التابع لمنظمة العفو الدولية السيد ماثيو ولز معلقا على وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في المخيمات: «لقد تفاقمت الصعوبات الهائلة التي جابهها الجميع في أعقاب الزلزال وهزاته الارتدادية في حال الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تعرضوا للإهمال في إطار الاستجابة الإنسانية. فمقاربة «الجميع يناسبهم مقياس واحد» تجعل الكثيرين منهم عاجزين عن الحصول على الإغاثة والعون على قدم المساواة مع الآخرين. من واجب السلطات التركية والعاملين الإنسانيين، بمن فيهم المانحون الدوليون، اتخاذ إجراءات فورية لضمان أن تكون الاستجابة الإنسانية دامجة لجميع الناجين بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة. كما ينبغي تلبية احتياجاتهم والوفاء بها عن طريق توفير مساندة المختصين التي تمس كثيرا الحاجة إليها».

ونحن في جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم المحلية والإقليمية والدولية نتفق مع منظمة العفو الدولية على الإقرار بالحجم المريع والتأثير الهائل للأزمة الإنسانية الناتجة من شدة الزلزال وعنفه التدميري، لكن، مهما كان حجم حالة الخطر والطوارئ الإنسانية، لا بد من الاحترام الكامل لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. على أن الحديث عن الإهمال والتجاهل ليس انطباعيا بقدر ما هو يستند إلى بحث ميداني استطاعت العفو الدولية إجراءه في خلال شهري أذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٢٣، وتم سؤال الأشخاص المسعفين في زيارات قام بها الباحثون إلى مقاطعات عاديَمَان وغازي عنتاب وهتاي (لواء الإسكندرونا المغتصب من الأراضي السورية) وكهرمانمرعش. وقد أجرى باحثو المنظمة ١٣١ مقابلة في تلك الزيارات للمقاطعات الجنوبية من تركيا خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل من العام الماضي مع الناجين من الزلزال، ووثقوا تجارب ٣٤ شخصا ذا إعاقة (عشر نساء، وخمسة عشر رجلا، وتسعة أطفال) وشمل من أجريت معهم المقابلات١٩ شخصا ذا إعاقات مختلفة الأنواع، و٢٦ من أقرباء الأشخاص ذوي الإعاقة وأنسبائهم، و١٣ عامل إغاثة مشاركين في الاستجابة.

تعتبر دورات المياه والمرافق الصحية غير مؤهلة في جميع المواقع الواحد والعشرين التي زارها الباحثون العاملون في منظمة العفو الدولية، مما يجعل من المتعذر على الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، حتى ولو كانوا ذوي إعاقة بسيطة، الدخول إلى هذه المرافق الجماعية التي تكاد تُنزع عنها ملامح الخصوصية، وهذا نمط معتمد على نطاق واسع كما يؤكد عمال الإغاثة. وبسبب العجز عن استخدام المراحيض ، أخذ الكثيرون يعتمدون على مقدمي الرعاية والعناية لهم، وعلى بعض الأدوات المقدمة في رزم المعونة كالحفاضات الخاصة بالبالغين.

بعض الشهادات البليغة

تنقل تقارير منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات الحقوقية المحلية في تركيا عن لاجئة سورية لها من العمر ٤٨ عاما صار إلى بتر ساقها اليسرى وجزء من قدمها اليمنى قولها: «يتعذر علي استخدام دورات المياه المشتركة. يضطر أقاربي إلى مساعدتي على التحرك للانتقال من كرسي المتحرك إلى كرسي المرحاض. كما يترتب عليهم إفراغ كرسي المقصورة وتنظيفه كل مرة أستخدمه فيها... إننا جميعا بحاجة إلى قدر من الخصوصية والكرامة، لكن الأمر في منتهى الصعوبة في هذه الظروف. أخشى أن آكل بقدر ما اعتدت أن آكل من قبل حتى لا يحملوني تكرارا إلى دورة المياه».

نورجان امرأة ذات إعاقة جسدية لها من العمر ٣٢ عاما. إنها تعتمد على أسرتها حتى يحملوها إلى المرافق الصحية في المخيم. وهي تقول معلقة: «يتعذر علي استخدام المرحاض. لا أستطيع الاستحمام أو استخدام الدُّش... كما يتعذر علي أن آكل جيدا. أخاف أن آكل كما كنت آكل في السابق حتى لا أضطر لزيارة المرافق الصحية مرارا».

تحدثت أيضا فتاة في الثالثة عشر من العمر فقدت ساقها اليمنى في الزلزال، الذي أودى أيضا بحياة والدتها، شارحة تجربتها للعفو الدولية ولغيرها من المنظمات الحقوقية. وهي توضح أنها مجبرة على استخدام الحفاضات والاعتماد على أختها البالغة من العمر ١٨ عاما حتى تغير لها الحفاضات وتتولى تنظيفها. وتعلن شقيقتها: «إنها لا تستطيع استخدام كرسي المقصورة لعدم ثباته... وإذا وقعت فإن ذلك يشكل خطرا على جرح بَتْرِها... أشعر أحيانا أنه كابوس، لكنني أدرك بعد لحظات أنه الواقع».

يتضح مما تقدم تقصير هذه الاستجابة لحال الطوارئ عن القيام بالواجبات التي تمليها حقوق الإنسان وكذلك المبادئ الإنسانية الخاصة بالشمول أو الإدماج وعدم التمييز. ويكاد جميع الأشخاص ذوي الإعاقة الذين قابلهم باحثو العفو الدولية -بمن فيهم بعض الأشخاص المتقدمين في السن ذوي الحركة المحدودة المقيدة- يؤكدون اضطرارهم للاعتماد على الأقارب نتيجة تعذر حصولهم بأنفسهم على الطعام وغيره من أشكال المعونة كأدوات النظافة الشخصية من نقاط التوزيع. وقد وثق الباحثون النقص في المعينات أو الأجهزة التعويضية المناسبة كالكراسي المتحركة وانقطاع خدمات العناية المتخصصة كعمليات التأهيل وخدماته. يقول باهر غازي (٥٨ عاما) المقيم في أحد مخيمات المشردين في وسط أنطاكيا، إن ابنتيه من ذوي الإعاقة الجسدية الحركية، إحداهما في عمر ٢٢ عاما والأخرى في عمر ٣٢ عاما. وقد كان عليهما زيارة أحد مراكز التأهيل مرتين أسبوعيا، لكن المبنى انهار في الزلزال. ولم يتوفر بديل عنه حتى بعد انقضاء أشهر على سقوطه.

تسببت الهزات المتتالية بانقطاعات كبيرة وواسعة في الخدمات الصحية، بما فيها تلك الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بفعل الانهيار التام للمنشآت والمرافق أو لحاق

أضرار جسيمة بها، عدا عن وفاة العاملين فيها أو إصابتهم أو تشردهم ونزوحهم. كما تبين للعفو الدولية والعديد من المنظمات الحقوقية وتلك المعنية بالإعاقة وجود حاجة كبيرة وملحة لتفعيل ولتعزيز خدمات الصحة العقلية وخدمات المساندة النفسية الاجتماعية من أجل التصدي للحاجات القائمة والمتنامية. السيدة فَدام جِتين مريضة سرطان لها من العمر ٥١ عاما تعين زوجها المصاب بداء آلزهايمر وولديها من ذوي الإعاقة. وقد أخبرت الباحثين عن سحبها مع أفراد عائلتها من تحت أنقاض المبنى ثلاثي الطبقات الذي كانوا يسكنون فيه، وذلك بعد خمسة أيام على انهياره في مدينة كهرمانمرعش، مما تسبب بمقتل عدد من أفراد العائلة الآخرين. وهي تتحدث عن ابنها ذي الحالة الصحية العقلية قائلة: «لم نعتد داخل بيتنا على تقييده، بل كان حرا في المنزل». والحقيقة أن ابنها الذي يعاني حالة صحية عقلية يجلس خارج خيمتهم مقيدا بقدمه اليمنى في أحد المواقع المخصص لإقامة مخيم للمشردين في مدينة كهرمانمرعش. وتقول والدته أن سلامة ابنها (١٧ عاما) تشكل هما دائما لها بسبب صحته العقلية. وتستطرد معلنة: «يقوم أحيانا بانتزاع الأوشحة والمناديل عن رؤوس النساء. وحين يقوم بهذه الأفعال يضربه الناس ويهينوه. كما يعمد إلى التجول دون انتباه في الشوارع المحاذية لمكان تخييمهم العشوائي، ويجلس على قارعة الطريق وسط زحمة السير. نتيجة لذلك كله، تشعر أنه لزاما عليها تقييد أحد قدميه بأحد الدعامات الخشبية خارج خيمتهم في ساعات النهار من أجل تقييد حركته.

تعيش ملك (٣٥ عاما) مع ابنتها البالغة من العمر خمسة أعوام في أحد معسكرات الخيام؛ ومعها ولدان آخران إلى جانب حمويها داخل الخيمة. يقع مخيمهم في ضاحية نارلي خارج مدينةكهرمانمرعش. وهي تصف كيف تبدو علائم الضيق والإرهاق على ابنتها الصغيرة منذ وقوع الزلزال، ومن تلك العلامات الكلام في أثناء النوم. وتستطرد ملك قائلة: «أحيانا عندما أوقظها لتنهض وتذهب إلى الحمام، فإن أول ما تسألني عنه هو «هل ثمة زلزال؟»

معنى الدولة الطرف

تركيا من الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. عليه، يجدر بالحكومة التركية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز التمتع الكامل بحقوق الإنسان وحمايته وكفالته على نحو متساوٍ للأشخاص ذوي الإعاقة المفترض أن ينعموا بكامل حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وفقًا ما تعلنه منظمة العفو الدولية وتوافقها عليه المنظمات الحقوقية المختلفة ومن قبلها حركة الإعاقة. وكذلك على الحكومة التركية والعاملين الإنسانيين تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة والمعتنين بهم بالمساندة على نحو صحيح، بما في ذلك تأمين إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية المؤهلة وتحسين الحصول على المعونة وتسليمها. ينبغي أيضا أن يشمل ذلك جمع البيانات وتحليلها بصورة منهجية منتظمة، مع تفصيلها حسب العمر والجنس والإعاقة، مع وجوب توفير هذه البيانات للعاملين الإنسانيين

المعنيين بالاستجابة الإنسانية، وذلك بغية ضمان الحصول على الخدمة القائمة على الاحتياجات وتلبيتها الملائمة والكفوءة والكافية. لذلك يعلق مدير المكتب الإقليمي لأوروبا في منظمة العفو الدولية نيلز موينيكس قائلا «الواضح وجود إخفاقات أساسية جوهرية في دعم الأشخاص ذوي الإعاقة ومساعدتهم في أثر وقوع الزلزال والهزات الارتدادية. وسوف يستمر الشعور بآثار هذه الكارثة الإنسانية لأجيال قادمة. فمن الحيوي والضروري تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بفرصة متساوية للإفادة من المرافق والخدمات».

على هذا الأساس، وجه موينيكس دعوة ملحة لتركيز الاهتمام على التصدي للواقع الاجتماعي الاقتصادي ولتلبية الحقوق وإعمالها من قبل المستثمرين والمانحين من خلال القول: «يجدر بالمانحين القيام بالمزيد من أجل دعم الاستجابة الإنسانية في تركيا في خلال هذه المحنة غير المسبوقة، مع ما يستدعيه ذلك من زيادة المعونة الفنية والمالية بما في ذلك التلبية الفورية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة».

التباين في الإسعاف والإنقاذ

وكان العديد من الناشطين الحقوقيين والإنسانيين قد لفتوا انتباه الجميع إلى ضرورة اعتماد استجابة إنسانية دولية ملتزمة ومستدامة. وفي خلال الأسابيع الأولى اللاحقة لِزلزال ٦ شباط/فبراير ٢٠٢٣، ثم زلزال ٢٠ شباط/فبراير نفسه، برز بعض الارتباك في عمليات الإنقاذ والإغاثة. أدى ذلك إلى خسائر كبيرة في الأرواح في سوريا، لكن عدم وجود تغطية إعلامية جيدة ومناسبة منع العالم من متابعة التطورات المثيرة والمقلقة في وضع ضحايا هذه الكارثة الطبيعية المريعة. ولا مفر من الإعراب عن جزيل التقدير والامتنان للجهود المضنية والمتواصلة للمسعفين المتطوعين وأول المبادرين لمد يد العون لعمليات البحث والإنقاذ في هذه الظروف والأوضاع بالغة القسوة والصعوبة. ولا يغيب عن البال بطء وصول المساعدات وتأمين النجدة الميدانية للبلدين، علما أن تركيا استأثرت بالقسم الأكبر كثيرا من المعونة الدولية.

في المقابل، كانت سوريا لم تكد تستفيق من الحرب التي دارت رحاها على أراضيها ودفع سكانها الثمن تهجيرا وقتلا وجرحا وتخريبا وتدميرا للممتلكات والمقتنيات والمنجزات الحضارية الثقافية. لذا لم يكن مستغربا أن تسجل منظمة العفو الدولية عدم رضاها عن مستوى الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة في تركيا. والمرجح ألا يكون الواقع مختلفا على هذا الصعيد في سوريا. وفي مقابل فرض تركيا حالة الطوارئ في المقاطعات المنكوبة بالزلزال في جنوب شرق البلاد، لاحظ المراقبون آسفين بطء تدفق المعونة على الدولة السورية، علما أن الاعتبارات السياسية والصعوبات اللوجستية في حال سوريا برزت أقوى تأثيرا على عمليات الإغاثة والإسعاف والإنقاذ في البلاد ؛ كما طغت على شدة الحاجة الماسة إلى استجابة فورية ومستعجلة لاحتياجات المنكوبين في مناطق شمال غرب البلاد.

جدير بالذكر أن حقوق الإنسان لا تُعلَّق في ظل نشوب هذا النوع من الأزمات الحادة والطارئة.

عند التجاوب مع أزمة كبرى، لا بد من بذل جهود منسقة وموحدة تعمل على ترويج حقوق الإنسان للجميع وتعزيزها وحمايتها. وهذه تشمل:

- الحق في الحياة
- الحماية من الاعتقال التعسفي
- الحرية من التعذيب وغيره من إساءة المعاملة
- الأمن الشخصي وسلامة كل فرد
- حرية التعبير والاجتماع
- الحماية لِلّاجئين وطالبي حق اللجوء وحماية حقوق المهاجرين.

غالبا ما تواجه النساء وكذلك الأطفال، والمهجرون أو النازحون، والمتقدمون في السن، والأشخاص ذوو الإعاقة والأقليات العرقية والدينية وغيرها من الجماعات المهمشة تحديات وصعوبات في أوقات الأزمات، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، وهم يحتاجون حماية خاصة ضد التمييز والهجمات العنصرية وسوء المعاملة والتعنيف. ومن الضروري، بل الواجب، تقديم المعونة في الأوضاع الشديدة الناتجة من الكوارث الطبيعية وتطبيق هذا المبدأ دون تمييز من أي نوع، بما في ذلك التمييز على أساس الجنسية والانتماء الإثني، والديانة ووضعية الهجرة والآراء السياسية.

يجوز لمقاربة حقوق الإنسان إلى الاستجابة للكوارث أن تسهل التقديم المنصف والفعال للمعونة الإنسانية، وتُحمِّل الحكومات المسؤولية تجاه تقيدها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مبدأ عدم التمييز. ومن الواجب أيضا دمج مبدأ عدم التمييز الجوهري في جميع جهود منع الكوارث، والاستجابة لها، والإغاثة والتعافي وإعادة البناء اعتبارا من المراحل الأولى. وعلى الدول احترام التزاماتها تجاه حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيقها دون تمييز، ولا سيما ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. كما ينبغي أن تكفل أي استجابة من الدولة تمتع الناس بالقدرة على تأكيد حقوقهم، .وأنهم ليسوا محرومين أو خاضعين لتدابير انتقامية استنادا إلى عرقهم أو إثنيتهم، أو لونهم، أو جنسهم، أو لغتهم، أو معتقداتهم الدينية أو آرائهم السياسية أو غير ذلك، أو أصلهم الوطني أو الاجتماعي، أو توجههم الجنسي أو وضعهم العائلي، أو ملكيتهم، أو إعاقتهم، أو مولدهم، أو عمرهم أو أي أوضاع أخرى.

كما ينبغي ألا يُحرَم أي شخص من إمكانية الوصول والحصول على المعونة، وذلك بفعل غياب بطاقة الهوية أو المستندات الأخرى أو خسارتها وفقدانها. كذلك يجوز لمقاربة متقيدة بحقوق الإنسان إلى الكوارث الطبيعية أن تضع في حسابها الاحتياجات الخاصة للمجموعات المعرضة للخطر، وأن تحول دون الانكشاف أمام الانتهاكات المستقبلية لحقوق

الإنسان. كما يعتبر حيويا وضروريا التقديم الفوري للمعونة المنقذة للأرواح، وذلك من خلال العاملين وفي شكل الاستعانة بالآلات والأجهزة التشغيلية العملية لإنقاذ الأشخاص المحتجزينتحت الأنقاض.

إدماج الأشخاص المتقدمين في السن وذوي الإعاقة

ثمة إقرار بأن الأشخاص المتقدمين في السن وذوي الإعاقة هم من المجموعات الأشد تهميشا في خلال الأزمات. وغالبا ما تبرز فجوات في برامج الاستجابة الإنسانية. وتؤثر نقاط الضعف هذه فيها، ويشمل ذلك التأثير وتزيده قوة المعوقات والحواجز الهامة في الحصول بصورة متساوية على حقوقهم وعزلهم عن التمثيل والمشاركة ذات المعنى في صنع القرارات. وغالبا ما تواجه النساء المتقدمات في السن والنساء ذوات الإعاقة مخاطر مركبة تتهددهن عمليا بالعزل والإقصاء، وتحول دون مشاركتهن في حياة المجتمع الناشطة. وهذا وضع يبدو مشابها في حال الرجال ذوي الاعاقة المتقدمين في السن، الذين كثيرا ما تقل أو حتى تنعدم مشاركتهم الفاعلة في حياة مجتمعاتهم.

لذلك من الضروري لجهود الإغاثة ضمان أن تكون البنية التحتية في مواقع النزوح –على سبيل المثال، الملاجئ والمآوي، ودورات المياه، ونقاط جمع الماء– مؤهلة يسهل ارتيادها من قبل المتقدمين في السن والأشخاص محدودي الحركة. كما ينبغي للكيانات المعنية بتوزيع المعونة، سواء كانت حصصا غذائية أم معونة نقدية، أن تعتبر سهلة المنال أمام الأشخاص المتقدمين في السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وألا تكون هذه الجهود مركزية.

كذلك يجب ألا تكون الخدمات الصحية مركزية القاعدة بصورة حصرية، ويجب أن تضمن حصول الأشخاص المتقدمين في السن والأشخاص ذوي الاعاقة على الأدوية وخدمات الإحالة والمتابعة وكذلك على المزدرعات أو البدائل والأجهزة التعويضية والمعينات النوعية. وحيث يتعذر على الأشخاص المتقدمين في السن وذوي الإعاقة الوصول للانتفاع من المعونة ونقاط التوزيع الأخرى، من الواجب اعتماد إجراءات وتدابير خاصة لِكفالة تسلمهم الإغاثة سواء كانت حصصا غذائية أم نقودا أم رعاية صحية.

بناء على ما تقدم، يمكن استنتاج حقيقة مرة مؤلمة: رغم توقيع الغالبية العظمى من الدول العضو في منظمة الأمم المتحدة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن التطبيق الجدي والفاعل لأحكامها لا يزال بعيدا عن تشكيل الفكر القانوني والسياسي والاجتماعي التطبيقي والعملي في معظم أقطار العالم، إن لم يكن فيها جميعها. ولا أدل على هذه الحقيقة من التصرفات والسلوكيات الغريبة والمستهجنة المسجلة في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية. ورغم تسجيل تطور مستوى الاهتمام بشكل محدود وضعيف في معالجة آثار الزلزال المدمر في جنوب شرق تركيا وشمال وشمال غرب سوريا، فإن مستوى احترام الاتفاقية والتقيد بأحكامها لا يزال ضعيفا للغاية.

المصادر

Türkiye/Syria Earthquakes: A Human Rights Approach to Crisis Response - Amnesty International, 23, February, 2023. www.amnesty.org
Türkiye: People with disabilities neglected in humanitarian response to devastating earthquake - Amnesty International, April 27,2023. www.amnesty.org

Turkey and Syria earthquakes: One year later - Türkiye | ReliefWeb. 6, February, 2024. Revisited 19, June, 2024.

دعم التعافي من زلزال المغرب

تعرضت المملكة المغربية في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣ لأقوى هزة أرضية مسجلة في البلاد حتى ذلك التاريخ، وهي الأشد فتكا وقتلا في خلال ستين عاما من الهزات والزلازل. وقد تضرر حوالى ثلاثة ملايين شخص من سكان الجبال القريبة من مدينة مراكش والمناطق المحيطة. علاوة على تعهد بنك الاستثمار الأوروبي بتخصيص مليار يورو للمساعدة في إعادة الإعمار الذي رصدت السلطات له ١٢ مليارا على مدى ثلاثة أعوام، قدمت هبة عبر البنك بقيمة ٢٥٠ ألف يورو للمساعدة في تغطية القسم الأكبر من عمليات المساندة النفسية الاجتماعية والدعم للمصابين بالصدمات، علما أن ذلك من الأمور التي تمس إليها الحاجة كثيرا. وهذه ناحية أساسية لإثارة القلق والخوف في أعقاب الكوارث. ومن المفترض بهذه الهبة أن تكون قد خصصت لمنظمتي هانديكاب إنترناشينال ومدسان دو موند (أطباء العالم) غير الحكوميتين المتخصصتين في هذه الأنشطة.

كان من المنتظر من منظمةهانديكاب إنترناشينال أن تستهدف المجموعات السكانية الأشد ضعفا وانكشافا المتضررة من الهزة الأرضية، بمن فيهم المصابين و/أو ذوي الإعاقات السابقة للزلزال. فهي قدمت طوال الأشهر القليلة الماضية اللاحقة للإنقاذ من آثار الهزة المباشرة، وعن طريق منظمات المجتمع المدني والشركاء المحليين، خدمات التأهيل الفيزيائي والوظيفي وكذلك المساندة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي لما يزيد على ٢٤٠٠ مستفيد مباشر وغير مباشر على مدى الأشهر السبعة المنتهية في آخر أيام أيار/ مايو ٢٠٢٤ الماضي.

بدورها تستهدف جمعية أطباء العالم البلجيكية تلبية احتياجات الصحة العقلية للسكان الأشد ضعفا وتعرضا، علما أن هذا التدخل الذي يدعمه البنك الأوروبي للاستثمار يوفر الخدمة المباشرة لستمئة شخص مع الدعم النفسي، وبرامج العناية والمعونة والتوعية على الصحة والحقوق الجنسية. كما يطال هذا التدخل نوعا من التدريب للموظفين والعاملين في المنظمات الإنسانية. ويفترض بهذا البرنامج أن يكتمل في خلال مرحلتين تستمران ١٢ شهرا، وذلك بغية إنجاز أفعال وتدابير قصيرة المدى تجاوبا مع حالة الطوارئ والفوائد طويلة المدى.

يعقب نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار السيد مورينو على اعتماد هذه الهبة قائلا: «نهدف باعتبارنا شريكا قديم العهد للمملكة المغربية إلى المساهمة في إرساء الأسس لمستقبل زاهر وقوي ومرن عبر جميع مناطق المغرب المتضررة بهزة أيلول/سبتمبر الأرضية. وقد ركزت عمليات البنك دائما على حياة الناس المحسنة عن طريق تأمين فرصة

الحصول على المياه النقية والطاقة والتمويل للمؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والحركة والصحة والتربية المستدامة. ونحن سوف نواصل القيام بذلك. علاوة على ذلك، يسرني أن أعلن اليوم عن هذه المنحة البالغة قيمتها ٢٥٠٠٠٠ يورو عن طريق مؤسسة البنك الأوروبي للاستثمار بقصد مساندة جهود المصرف في إعانة الشعب المغربي على التعافي من تبعات هذه الكارثة المريعة».

أما مدير معهد البنك الأوروبي للاستثمار شيفا دستدار، فيقول: «ليس الإعمار أو إعادة البناء في أعقاب كارثة مجرد قضية البنية التحتية الأساسية. فالعقول البشرية تتطلب وقتا طويلا حتى تشفى، وتقدر منظمة الصحة العالمية أن النسبة المئوية للأشخاص المعنيين والمهتمين بمشكلات الصحة العقلية والضيق النفسي قد تتضاعف في أطر وسياقات حالات الطوارئ. ونحن نأمل أن تعين منحتنا في تخفيف قدر من المعاناة البشرية في أعقاب هذه الهزة المدمرة».

يوفر المعهد دوريا منحا وهبات إغاثية لضحايا الكوارث، بينما يتبرع بمعدات وأجهزة تكنولوجيا المعلومات «المستعملة والمُرمَّمة «التي تزول عنها الفقاعة» حسب تعبير العاملين في المعهد. وكانت تبرعات البنك الأوروبي للاستثمار عبر معهد البنك قد وفرت قدرا من الدعم للسكان المتأثرين بمسار الحرب الأوكرانية وزلزال سوريا وتركيا وفيضانات ليبيا وسلوفينيا. وترد تفاصيل أساسية أولية عن أحد البلدان، وتحديدا المملكة المغربية في هذه الحال، في نشرات معهد البنك لإيضاح هدف الهبات وطريقة استعمالها والانتفاع بها.

استنادا إلى المعلومات الواردة سابقا، يمكن القول إن ثمة اهتماما ملحوظا يستهدف بعمق مساعدة عدد لا بأس به من الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية الاجتماعية. وفي ذلك اهتمام بفئة قلما يعار الانتباه الكبير لها ولذويها من جهة، ولكن التعامل مع ذويها هو من الأمور التي أضحت دارجة وشائعة بصورة صريحة وجيدة نسبيا منذ انطلاق المفاوضات لصياغة اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

المصادر

Supporting Morocco›s earthquake recovery: EIB Institute. 25, October, 2023. Revisited on 22, June, 2024.

Earthquake in Morocco: post-emergency physical rehabilitation | HI. Revisited on 22, June, 2024.

منسيون في النزاعات المسلحة: الأشخاص ذوو الإعاقة في السياقات والأطر الهشة والمتضررة بالنزاعات

«نحن نتذكر أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم أول وأشد من يتضررون ويتأذّون في النزاعات المسلحة».

«تتخذ الدول الأطراف ... . جميع التدابير الضرورية لكفالة حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وسلامتهم في أوضاع الخطر، بما في ذلك أوضاع النزاع المسلح». المادة ١١ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الأشخاص ذوو الإعاقة مجموعة هامة من المدنيين، وغالبا ما يتم إغفالهم. في أوضاع النزاع يحتمل أن تعاق أكثرية السكان المدنيين، وبخاصة عندما يحسب المرء الآثار الذهنية والعاطفية والجسمانية للحرب، وغياب الحمايات والحقوق المكرسة في القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

كثيرا ما يجري إخفاء الإعاقة، ويتم إقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة عن الأنظار، مما يؤدي إلى افتراض خاطئ بعدم وجود أشخاص ذوي إعاقة. ورغم انتشار الإعاقة والأثر غير المتناسب للنزاعات على هؤلاء الأشخاص، فإن الإعاقة غالبا ما يتم تجاهلها أو تعتبر «موضوعا ركنيا أو محصورا في زاوية ضيقة». والأشخاص ذوو الإعاقة يغيبون عادة عن رسم السياسات والممارسات والأنشطة والخدمات، ويحيَّدون حتى ولو كان منظورهم الفريد حيويا وضروريا للإدماج.

تنعكس طريقة معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة من قبل المجتمع وفيه بصورة مباشرة على طواعيتهم ومرونتهم في الأزمات. ويعتبر الأشخاص ذوو الإعاقة الذين لم يتسن لهم الحصول على التعليم ضعفاء ومكشوفين أو معرضين تحديدا، علما أنهم لا يملكون سبيلا إلى نيل الدعم الذي يسمح بشحذ مهاراتهم وتنميتها.

يؤثر النزاع المسلح في الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة مباشرة وغير مباشرة في آن: فَحقوق هذه الشريحة الاجتماعية مكرسة بصورة جيدة في كل من القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي في أزمنة المحن والأزمات. غير أن الصعوبات، بل والتحديات، ليست محصورة في القانون أو المعايير والمواصفات، ولكن أيضا في طريقة الاعتراف بهذه القوانين وتفسيرها وتطبيقها. فكثيرا ما يعتبَرُ المدنيون مجموعة متجانسة، وذلك بدل فهم واقع المدنيين على أنهم مجموعة واسعة التنوع وشديدته تتأثر تركيبتها بواسطة النزاع.

في حين نجد الشباب والقادرين جسمانيا تحديدا بين المدنيين يصبحون مقاتلين أو بعبارة أخرى متورطين في النزاع، فإن بينهم الصغار جدا والمتقدمين في السن الذين تتعذر عليهم

المشاركة في الصراع، فيما يزداد حتما احتمال تحول قسم من المدنيين إلى أشخاص ذوي إعاقة. مع ذلك، لا يشكل الأشخاص ذوو الإعاقة مجرد مجموعة ذات شأن من المدنيين، وإنما هم أيضا متأثرون بصورة غير متناسبة بالنزاع في جميع مراحله. ويتأثر تحديدا بشكل لافت الأشخاص ذوو الإعاقة الذين لم تتح لهم فرصة التعليم أو الحصول على الدعم الذي يتيح تنمية المهارات والملكات. ويؤثر النزاع في هؤلاء الأشخاص بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة.

التأثير المباشر

- ازدياد خطر التعرض للإصابات والعنف (بما في ذلك العنف الجنسي).
- ازدياد خطر الإصابة التي تعزى أيضا إلى أنواع محددة من الإعاقة. على سبيل المثال، قد يعتبر الشخص الأصم خطأ شخصا غير مستعد لاتباع التعليمات والأوامر.
- نقص العناية الصحية، والمساكن، والغذاء وأشكال الدعم الأخرى التي تمس إليها الحاجة.
- الخضوع لإمكانية استعمال هؤلاء الأفراد كدروع بشرية أو يشكلوا أهدافا لعمليات التقتيل.
- بيئات تشتد صعوبة التحرك فيها بسبب تراكم الأنقاض.
- استعمال أنواع محددة من الذخائر التي تشكل صدمات للأشخاص ذوي الإعاقة.

التأثير غير المباشر:

- عبر طرق التنبيه أو معلومات التعامل مع حالة الطوارئ، وعمليات اللجوء والإخلاء غير ميسورة المنال أو الاستعمال.
- عدم توافر الأدوات المساعدة.
- تقليص فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية الضرورية في أغلب الأحيان.
- التأثير المضخم على الصحة العقلية، الذي يزيد الإرهاق على كاهل الشخص ذي الإعاقة
- ازدياد الوصمة وإساءة المعاملة.
- الوصول غير المتساوي، بل وحتى المحظور، إلى الخدمات في مخيمات اللاجئين، كما هي الحال مثلا مع المياه، والطعام والمأوى والعناية الصحية أو الطبية.
- الحرمان من اللجوء إلى القضاء، بما في ذلك طلب التعويض.
- احتمال ترك الأسلحة المستعملة تركة بيئية تقود إلى عدد أكبر من التشوهات الولادية.
- اشتداد المنافسة على موارد العناية الصحية متدنية المستوى.

- احتمال تصلب المواقف من الإعاقة واحتمال زيادة تهميش الأشخاص ذوي الإعاقة.
- غالبا ما تعتبر احتمالات التعلم للأطفال ذوي الإعاقة ذات أولوية منخفضة، الأمر الذي يحتمل أن يؤدي إلى العزل طويل المدى.

يعيش الأشخاص ذوو الإعاقة في أسر ومجتمعات محلية يحتمل أن تتأثر وتتضرر. فكثيرا ما يعمل عدم القدرة على تأمين دخل، إما بسبب الإعاقة وإما نتيجة الاضطرار لتقديم العناية، على زيادة الوضع تشويشا بالنسبة إلى العائلات. على سبيل المثال، يجوز للمعونة الإنسانية أن توزع فقط بطريقة تجعل المعتنين أمام الخيار الصعب القاضي بهجر من يعتنون بهم وتحمل المخاطر المصاحبة أو الحصول على الحصص المخصصة لحالات الطوارئ.

غالبا ما يلقى قدامى المحاربين ومصابو الحروب معاملة مختلفة عمن كانوا ذوي إعاقة قبل نشوب النزاع أو المدنيين المصابين بفعل النزاع. ينطبق ذلك بخاصة على قدامى المحاربين إذا كانوا من الفريق المنتصر، فهم يتمتعون بفرص أفضل للوصول إلى الخدمات ويعانون قدرا أقل من الوصمة والتهميش. من هنا، كثيرا ما تختلف معاملة قدامى المحاربين أو هم يرغبون في معاملتهم بصورة منفصلة عن بقية الأشخاص ذوي الإعاقة.

أما حماية المدنيين ذوي الإعاقة، فتتطلب تشكيل سياق خاص أو فهم طريقة معاملة الإعاقة في السياق أو المحيط المحلي. ورسم السياق هذا يتحقق على أفضل نحو مع ممثلي الإعاقة المحليّين وجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يدركون التحديات والصعوبات المحلية. لذا يجب أن يلقى رسم السياق هذا الدعم بواسطة جمع البيانات للسماح بفهم التمييز متعدد الأبعاد المحتمل مواجهته.

من الواجب إرساء أسس فهم حماية المدنيين ذوي الإعاقة على الوكالة والمشاركة النشيطتين والفعالتين. فالأشخاص ذوو الإعاقة يشكلون موارد أساسية لمرونة المجتمع. وحين يهرب الآخرون، غالبا ما يُترك الأشخاص ذوو الإعاقة في الخلف أو يبقون محتجزين داخل المؤسسات. بذلك يغدو بقاؤهم وبقاء المحيطين بهم في أيدي أشخاص آخرين ذوي إعاقة.

تعمل المواقف الأبوية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم أحد أغراض الدعم والمساندة بدل اعتبارهم أصحاب حق كاملين ومتساوين، على إيجاد وقائع بالغة الاختلاف والتفاوت على صلة بالإعاقة. كما يشكل الأشخاص ذوو الإعاقة في الأوضاع شديدة القسوة والصعوبة وسائل دعم حاسم وحيوي للآخرين، إذ يعتنون بالأيتام والأشخاص المتقدمين في السن. مع ذلك كثيرا ما تبدو البنى والهيكليات المساندة والداعمة مركزة فقط على الخدمات الطبية والبر والإحسان.

المحزن النقص الفادح في المعرفة بالدور الذي يؤديه الأشخاص ذوو الإعاقة في بيئاتهم المحلية، وكذلك بالطرق الواجب أو الممكن اعتمادها لإدماجهم في بناء السلام. لذا تمس الحاجة إلى تغيير في التوجه الفكري أو طريقة التفكير. تجدر الإشارة في الختام إلى أن

المقرر الخاص بشؤون الإعاقة السابق جِرارد كوِن يقترح ما يلي في تقريره من أجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات بناءِ السلام.

١. التركيز على المقاربات المتقاطعة أو ذات الطبيعة التقاطعية تجاه بناء السلام

٢. الأنشطة في سبيل دعم التعويض الأخلاقي: قول الحقيقة وشبه التواري للإعاقة

٣. الأنشطة في سبيل دعم الحماية والوقاية: ضعف نزعة الإدماج أو الاحتواء للإعاقة

٤. الأنشطة في سبيل دعم إعادة تخيل المستقبل: بناء المؤسسات، التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المصادر

https://www.ohchr.org/en/statements/12/2023/armed-conflict-puts-human-eifhra-people-disabilities-and-all-civilians-peril-un.

https://undocs.org/a/13 :174/78 July, 2023: peacebuilding and the inclusion of persons with disabilities-report of the special rapporteur on their rights of persons with disabilities.

خمسة تدابير لتفعيل إدارة خفض المخاطر الدامجة للإعاقة

فيما تهدد الكوارث راحة الناس من مختلف أصناف البشر وسلامتهم وطمأنينتهم، فإن قلة قليلة تتأثر بصورة غير متناسبة كما هي الحال مع ال١,٢ مليار شخص ذي إعاقة يعيشون في مختلف أنحاء الكرة الأرضية. في أعقاب زلزال توهوكو وموجة التسونامي العاتية التي ضربت سواحل اليابان الشرقية في العام ٢٠١١, على سبيل المثال، تبين أن مجموع الوفيات بين الأشخاص ذوي الإعاقة عادل أربعة أضعاف ما سجل في أوساط باقي السكان. والأشخاص ذوو الإعاقة في الواقع العملي شديدو التعرض والانكشاف عند وقوع الكوارث ليس فقط بسبب معالم إعاقاتهم وملامحها وأشكالها، ولكن أيضا بفعل اشتداد احتمال اختبارهم النتائج الاجتماعية الاقتصادية السلبية أكثر مما هي الحال مع الأشخاص غير ذوي الإعاقة، بما في ذلك عيشهم في معدلات فقر أعلى وأقسى.

كذلك يحتمل للنكبات والكوارث وسوء التخطيط لجهود التعافي والاستجابة للكوارث أن تفاقم هذه التباينات، مما يجعل الأشخاص ذوي الإعاقة يجهدون كثيرا لمجاراة الأحوال والتغلب عليها بسعي وحركة أكبر من غيرهم في خلال حالة الطوارئ وبعدها. عليه، قبل انعقاد القمة الدولية الثانية للإعاقة، واستنادا إلى ما يرد في التقرير الأخير بعنوان «إدماج الإعاقة في إدارة خفض المخاطر» الصادر عن المرفق الدولي لخفض المخاطر وللتعافي والانتعاش والبنك الدولي، يمكن قراءة التدابير الخمسة الفعالة التالية، التي يجوز لمؤسسات التنمية والحكومات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة الأساسيين اتخاذها على نحو يضمن عدم ترك الأشخاص ذوي الإعاقة في الخلف على أثر وقوع نكبة أو كارثة، وفي أثناء عمليات الإنقاذ والإسعاف ثم الإعمار وإعادة البناء.

١. ضمان حيازة الأشخاص ذوي الإعاقة مقعدا على الطاولة

يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة مع جمعياتهم الخاصة بمعرفة وتجربة وخبرة لا تقدر قيمتها بثمن فعلا بشأن جعل أنشطة إدارة خفض المخاطر متجاوبة مع احتياجاتهم. فمن الحيوي إشراكهم في التصميم والتنفيذ والمراقبة بشأن كيفية جعل أنشطة إدارة الكوارث تستجيب لاحتياجاتهم وتلبيها. لقد قدم إقليم وسط جاوى في إندونيسيا مثالا لطريقة المساعدة على حدوث ذلك عن طريق إيجاد وحدة الخدمة لإدماج الإعاقة ضمن مصلحة إدارة الكوارث المحلية.

٢. إزالة الحواجز أمام المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة

إلا أن من غير المناسب والكافي أن يخصص مقعد للأشخاص ذوي الإعاقة على الطاولة.

فهم في أكثر الأحيان يجابهون حواجز وعوائق مادية ومعلوماتية وتواصلية وغيرها تمنعهم من المشاركة بصورة كاملة. وبناء عليه، يجدر بمؤسسات التنمية والحكومات وغيرهم من أصحاب المصلحة الأساسيين بذل كل المساعي والجهود لإسقاط هذه الحواجز وإزالتها. يشتمل ذلك على كفالة كون مواقع الاجتماعات والمشاورات الفعلية العمرانية القائمة أو الافتراضية خالية من العوائق والحواجز، مع توفيرها ترتيبات وخدمات كترجمة لغة الإشارة والمواد المكتوبة بخط برايل عندما تمس إليها الحاجة، وتقديم المعلومات في أشكال ميسورة الاستعمال.

٣. زيادة الوعي بين الحكومات بشأن احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة

يظل الوعي بالأوضاع الصعبة للأشخاص ذوي الإعاقة في أثناء الكوارث وبعدها محدودا في أوساط بعض الحكومات. وما يدعو للأسف أن يعني ذلك أن السلطات الحكومية قد لا تعطي الأولوية لمنفعة الأشخاص ذوي الإعاقة في أثناء الاستجابة للكوارث والنكبات والتعافي منها. هكذا تتبين أهمية بناء الوعي وإذكائه عند الحكومات وتعزيز إدراكها لحقيقة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. هذا بالضبط ما يفعله في كل من كمبوديا والفيليبين وفيتنام مشروع الإعاقة والكوارث والنكبات الذي تنفذه جامعة سيدني الأسترالية، وذلك من خلال تطوير وحدات الدورات التدريبية، التي تسمح للمسؤولين والموظفين الحكوميين وغيرهم من مستخدميها بالنهوض والاستعداد لاستباق المخاطر التي تفرضها الكوارث والنكبات على كاهل الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤. جمع البيانات الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة

ببساطة لا تتوافر في الكثير من أنحاء العالم، إن لم يكن في معظمها،البيانات والإحصاءات المفصلة حسب الإعاقة. يعمل هذا الواقع على إيجاد صعوبات وتحديات في تصميم أنشطة إدارة خفض المخاطر وتنفيذها، على أن تكون تلك الأنشطة مستجيبة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. غير أن التصدي للفجوات في البيانات يتطلب الدعم لأنشطة جمع البيانات، كما هي الحال مع عمليات تعداد السكان ومسوح وضع الأسر والعائلات. في الفيليبين، على سبيل المثال، يقوم برنامج آربايتر سماريتر بُند بقياس مرونة الجماعات أو المجتمعات المحلية وطواعيتها مع جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم بغية جمع بيانات الإعاقة، وهذه مقاربة دامجة لجمع البيانات التي يجوز محاكاتها وتقليدها في أماكن أخرى في العالم.

٥. «إعادة البناء بصورة أفضل» عبر تحسين إمكانية الوصول أمام الأشخاص ذوي الإعاقة

تواصل حركة «إعادة البناء بصورة أفضل» اكتساب المزيد من التأثير عبر مجتمع إدارة مخاطر الكوارث. ولكن، وكما أشار أخيرا أحدث تقرير صدر عن المرفق الدولي لخفض المخاطر والتعافي والانتعاش، تمس الحاجة كثيرا لِكفالة ألا تكون البنية التحتية المعاد تشييدها وإقامتها أشد مقاومة للأخطار المستقبلية فحسب، وإنما هي أيضا أفضل دمجا للفئات السكانية الضعيفة، بمن في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والنساء الحوامل. ويجدر بجهود التعافي من الكوارث أن تسعى جاهدة في سبيل تحسين إمكانية الوصول أمام الأشخاص ذوي الإعاقة، كما كانت عليه المساعي والأحوال مثلا في دولة هايتي بعد الزلزال، علما أن الحكومة عملت على سن قانون لضمان أن تكون جميع المباني الجديدة والمعاد تشييدها مؤهلة يمكن ارتيادها واستعمالها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة.

المصادر

Five actions for disability-inclusive disaster risk management. WORLDBANK.ORG, 24, July, 2022. Revisited on June 2024 ,21.